

هَدَايَةُ الْحَكَمَةِ

لِأَثِيرِ الدِّينِ الْأَبْهَرِيِّ (ت. ٦٦٣ هـ)

مَعَ فَوَائِدَ قَلِيلَةٍ مِنْ تَشْرِيحِ

كَمَالِ الدِّينِ مِيرِ حُسَيْنِ الْمِيذَنِيِّ (ت. ٩١٠ هـ)

تشجير (مُصْطَفَى دَنْقَش)

«هداية الحكمة» (خريطة إجمالية)

- فيها ثلاثة أقسام

١- المنطق
- الميبيذني: «لَمَّا نَسَجْتَ
عناكبُ النسيان عليه.. ما
كان مشهوراً وصار كأن لم
يكن شيئاً مذكوراً»

٢- الطبيعيات
- فيه ثلاثة
فنون:

أ- الأجسام
- فيه عشرة فصول:
١- إبطال الجزء الذي لا يتجزأ
٢- إثباتات الهيولى
٣- الصورة الجسميّة لا تتجرّد عن
الهيولى
٤- الهيولى لا تتجرّد عن الصورة
٥- الصورة النوعيّة ٦- المكان
٧- الحيّز ٨- الشكل
٩- الحركة والسكون ١٠- الزمان

ج- العنصرانيات
- فيه ستة فصول:
١- البسائط العنصريّة
٢- كائنات الجوّ
٣- المعادن ٤- النباتات
٥- الحيوان ٦- الإنسان

ب- الفلكيات
- فيه ثمانية فصول:
١- إثبات كون الفلك
مسنداً
٢- الفلك بسطوط
٣- الفلك قابل للحركة
المسندة
٤- الفلك لا يقبل الكون
والفساد والخرق الالتئام
٥- الفلك يتحرك على
الأسطوانة دائمة
٦- الفلك متحرك بالإرادة
٧- القوّة المُحرّكة للفلك
يجب أن تكون مجرّدة عن
المادة
٨- المحرك القريب للفلك
قوّة جسمانيّة

أ- تقاسيم الوجود
- فيه سبعة فصول:
١- الكلّي والجزئي
٢- الواحد والكثير
٣- المتقدّم والمتأخّر
٤- القديم والحادث
٥- القوّة والفعل
٦- العلّة والمعلول
٧- الجوهر والعرض

ج- الملائكة
- فيه أربعة فصول:
١- إثبات العقول
٢- إثبات كثرة العقول
٣- أزلية العقول وأبديتها
٤- كيفية توسط العقول بين
الباري وبين العالم
الجسماني

٣- الإلهيات
- فيه ثلاثة فنون وخاتمة:

ب- العلم بالصانع وصفاته
- فيه عشرة فصول:
١- إثبات الواجب لذاته
٢- وجود واجب الوجود
نفس حقيقة
٣- وجوب الوجود وتعيينه
عنه ذاتاً
٤- توحيد واجب الوجود
٥- الواجب لذاته واجب من
جميع جهاته
٦- الواجب لذاته لا يشاركه
الممكنات في وجوده
٧- الواجب لذاته عالم بذاته
٨- الواجب لذاته عالم
بالكليات
٩- الواجب لذاته عالم
بالجزئيات المتغيرة على
وجه كلي
١٠- الواجب مريد للأشياء
وجوّاد

خاتمة في أحوال النشأة
الأخرى

القِسْمُ الثَّانِي

الطَّبَعِيَّاتُ

- فِيهِ ثَلَاثَةُ فُنُونٍ:

الفن الأول:

فِيمَا يَعْمُ الْأَجْسَامَ

- وَفِيهِ عَشْرَةُ فُصُولٍ:

فصل (١) ل: إبطال الجزء الذي لا يتجزأ
- لو فرضنا جزءاً بين جزئين، فإمّا..

أن يكون الوسط مانعاً من تلاقي
الطرفين.. وهو المطلوب
- فما به يُلاقي الوسط أحد
الطرفين.. إمّا أنّه

أن لا يكون مانعاً من تلاقي
الطرفين.. فلا سبيل إليه
- لأنّه لو لم يكن مانعاً.. لكانت
الأجزاء متداخلة، فلا يكون وسطاً
وطرفاً، وقد فرضنا الوسط
والطرف، وهذا خلف

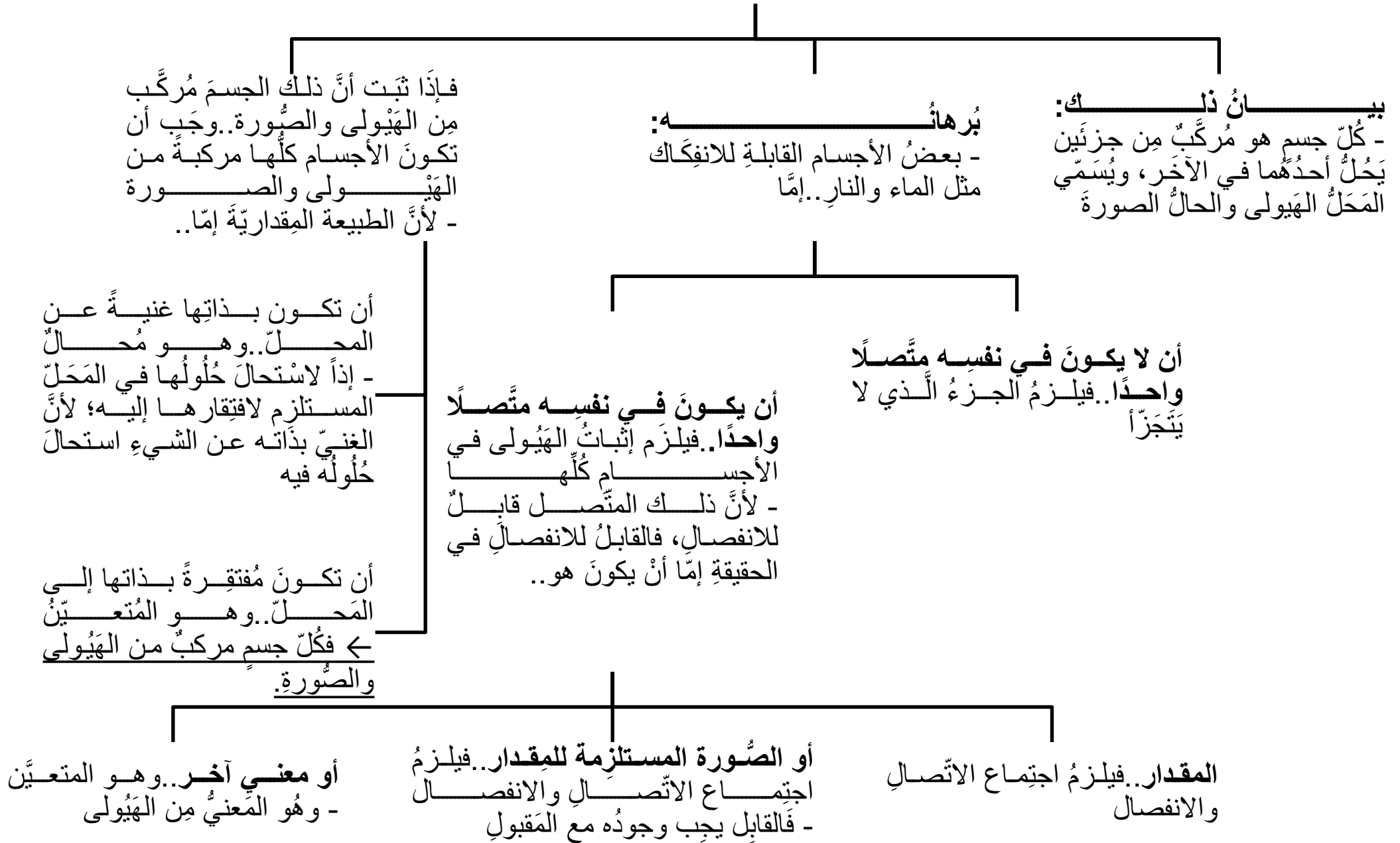
غير ما به يُلاقي الطرف الآخر.. فينقسم
هو ما يُلاقي الطرف الآخر.. فإمّا أن يُلاقي..

أو من كل واحد منهما
شيئاً.. فيلزم الانقسام لا محالة

واحدًا منهما فقط.. وهو مُحال
- وإلا.. لم يكن على الملتقى

أو مجموعهما.. فيلزم الانقسام لا محالة

فصل (٢) ل: إثبات الهَيُولَى



فصل (٣) - ل: الصورة الجسميّة لا تتجرّد عن الهيولى
- لأنها لو وجدت بذاتها بدون حُلُولها في الهيولى.. فإمّا أن تكون..

غير متناهية.. لا سبيل إليه
- لأنّ الأجسام كلّها متناهية، فلو كانت
غير متناهية.. لأمكن أن يخرج من مبدأ
واحد امتدادان على نسق واحد كأنهما
ساقا مثلث، فكُلّما كانا أعظم كان البعد
بينهما أزيد، فلو امتدّا إلى غير النهاية
لأمكن بينهما بُعد غير متناه مع كونه
محصوراً بين حاصرَيْن، هذا خلف

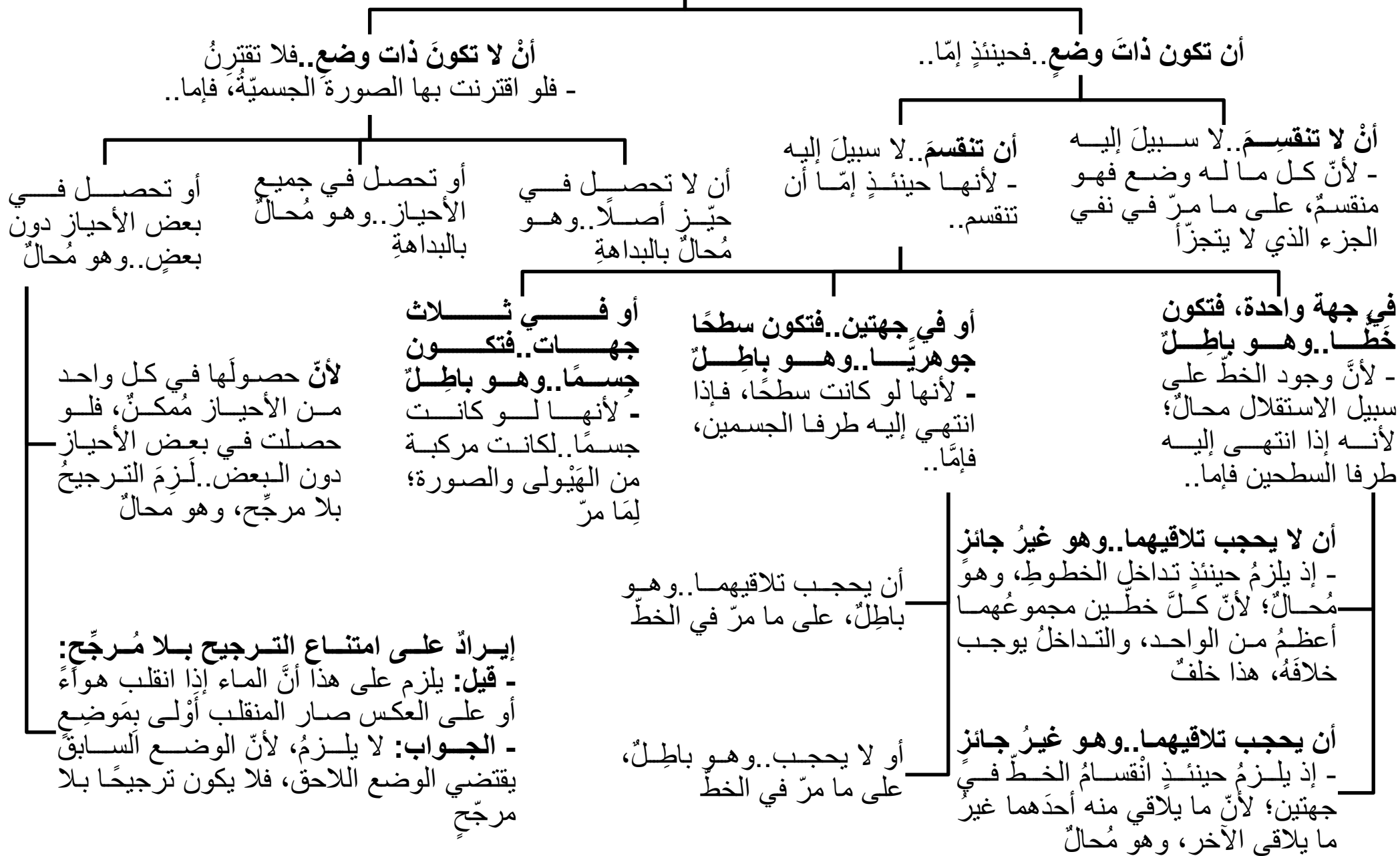
متناهية.. فيلزم عليه أن يحيط بها حدّ
واحد أو حدود، فتكون متشكّلة
- لأن الشّكل هو: (الهيئة الحاصلة من
إحاطة الحدّ الواحد أو الحدود بالمقدار)
- وذلك الشّكل إمّا أن يكون..

للجسميّة لذاتها.. وهو مُحالٌ
- إذ يلزم عليه كون الأجسام كلّها متشكّلة
بشكل واحد

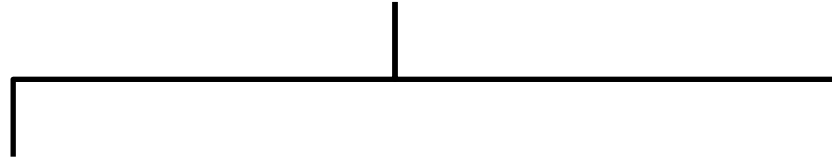
أو بسبب لازم للجسميّة.. وهو محالٌ لِمَا
مَرَّ

أو بسبب عارض للجسميّة.. وهو محال
- إذاً لأمكن زواله، فأمكن أن تتشكّل
الصورة بشكل آخر، فتكون قابلة
للانفصال، وكل ما يقبل الانفصال.. فهو
مركب من الهيولى والصورة، فتكون
الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها،
هذا خلف

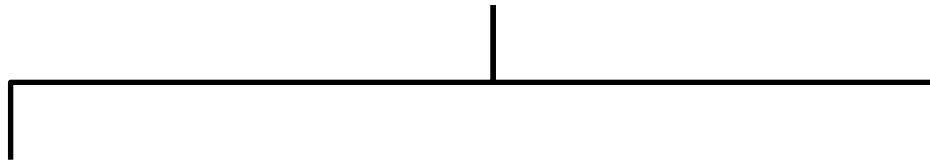
فصل (٤) - ل: الهَيُولَى لا تتجرّد عن الصّورة
- لأنّ الهَيُولَى لو تجرّدت عن الصّورة.. فإِما..



فصل (٥) ————— ل: الصورة النوعية
 - لكل واحد من الأجسام الطبيعية صورةً أخرى غير الصورة الجسميّة؛
 لأنّ اختصاص بعض الأجسام ببعض الأحياز دون البعض..



ليس لأمر خارج ولا للهَيُولَى ويبقى حينئذٍ أن يكون إمّا..



للجسميّة العامّة.. لا سبيل إليه
 - إذ يلزم حينئذٍ اشتراك الأجسام كلّها في ذلك
 أو لصورة أخرى.. وهو المتعين والمطلوب

هداية:

أولاً: الهيولى والصورة ليست إحداهما علة للأخرى

ثانياً: افتقار كل من الهيولى والصورة للأخرى

١- الهيولى ليست علة موجبة للصورة
- لأن الهيولى لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مرّ، والعلة الفاعلية للشيء يجب أن تكون موجودة قبله

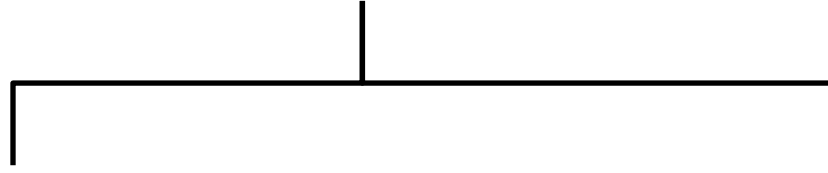
فليست الهيولى غنية عن الصورة من كلّ الوجوه
- لأن الهيولى لا تقوم بالفعل بدون الصورة
← فالهيولى تفتقر إلى الصورة في بقائها

٢- الصورة ليست علة موجبة للهيولى
- لأن الصورة إنما يجب وجودها مع الشكل أو بالشكل، والشكل لا يوجد قبل الهيولى، فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى.. لكانت متقدمة على الهيولى، هذا خلف

وليس الصورة غنية عن الهيولى
- لأنها الصورة لا توجد بدون الشكل المفتقر إلى الهيولى
← فالصورة مفتقرة إلى الهيولى في تشكّلها

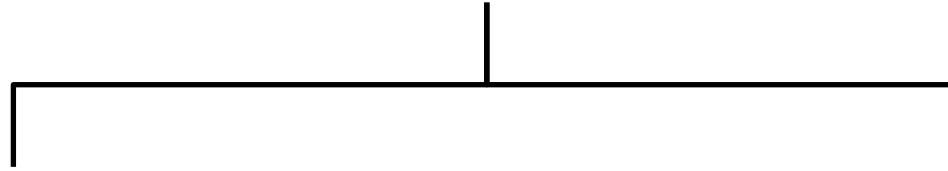
← فوجود كل منهما عن سبب منفصل

فصل (٦) ل: المكان - هو إمّا..



الخلاء.. وهو باطلٌ
- فلو كان خلاءً.. فإمّا أن يكون..

أو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماسُّ
للسطح الظاهر من الجسم المحوى.. وهو
المتعيّن



لا شيئاً محضاً.. فلا سبيل إليه
- لأنّ المكان حينئذٍ يكون خلاءً أقلّ من خلاء؛
فالخلاء بين الجدارين أقلّ من الخلاء بين
المدينتين، وما يقبل الزيادة والنقصان.. استحال
أن يكون لا شيئاً محضاً

أو بُعداً موجوداً مجرداً عن المادّة.. فلا سبيل
إليه
- فلو وجد البُعد مجرداً عن الهَيُولَى.. لكان لذاته
غنياً عن المحلّ، فاستحال اقترانه به، هذا خلفٌ

فصل (٧) ل: الحيز

أولاً: كُلُّ جِسْمٍ فَلَهُ حَيِّزٌ طَبْعِيٌّ
- لأننا لو فَرَضْنَا عَدَمَ القَوَاسِرِ.. لكان في حَيِّزٍ،
وذلك الحَيِّزُ إمَّا أَنْ يَسْتَحَقَّهُ الجِسْمُ..

ثانياً: لا يجوز أن يكون لجسم مَّا حَيِّزان طَبْعِيَّانِ
- لأنَّه لو كان له حيزان طَبْعِيَّانِ، فإذا حصل في
أحدهما.. فإِذَا..

لِقَاسِرٍ.. فلا سبيل إليه
- لأننا فرضنا عدم القواسر

أن يطلب الثاني.. فيلزم أن لا يكون الحيزُ الأول
الذي حصل فيه طَبْعِيًّا، وقد فرضناه طَبْعِيًّا، هذا
خلف

لذَاتِهِ.. وهو المتعَيَّن
- فإذا، إنما يستحقه لطبيعته، وهو المطلوب

أو لا يطلب الثاني.. فيلزم أن لا يكون الحيزُ الثاني
طَبْعِيًّا، وقد فرضناه طَبْعِيًّا، هذا خلف

فصل (٨) ل: الشّكل

+ وكلّ متشكّل فله شكل طبيعي
لأنّا لو فرضنا ارتفاع القواسر.. لكان على
شكل معين، وذلك الشكل إمّا أن يكون..

+ وكلّ متناهٍ فهو متشكّل
لأنّه يحيط به حدّ واحد أو حدود،
فيكون متشكلاً

كل جسم متناهٍ
- وذلك إمّا مرّ

لقاسر.. فلا سبيل إليه
- لأنّا فرضنا عدم القواسر

أو لطبعه، وهو المتعَيّن
← فكل جسم فله شكل طبيعي، وهو المطلوب

فصل (٩) ل: الحركة والسكون

تعريف:

كُلُّ جسم متحرك فله مُحَرِّك غير الجسميَّة
- فلو تحرك الجسم بما هو جسمٌ.. لكان كُلاً
جسم متحركاً، والتالي كاذب، فالمقدم مثله

أقسام الحركة على
أربعة أقسام:

أقسام الحركة الذاتية
- القوة المحركة إما أن تكون..

الحركة
- هي: (الخروج من القوة إلى
الفعل على سبيل التدرج)

السكون
- هو: (عَدَمُ الحركة عما من
شأنه أن يتحرك)

١- حركة في الكم
- كالنمو، والذبول

٢- حركة في الكيف (الاستحالة)
- كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته
النوعية

٣- حركة في الأين (النقل)
- وهي: انتقال الجسم من مكان إلى مكان
على سبيل التدرج

٤- حركة في الوضع
- وهي: أن تكون للجسم حركة على الاستدارة،
فأجزؤه يُباين أجزاء مكانه ويُلازم كله مكانه، فقد
اختلف نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه على التدرج

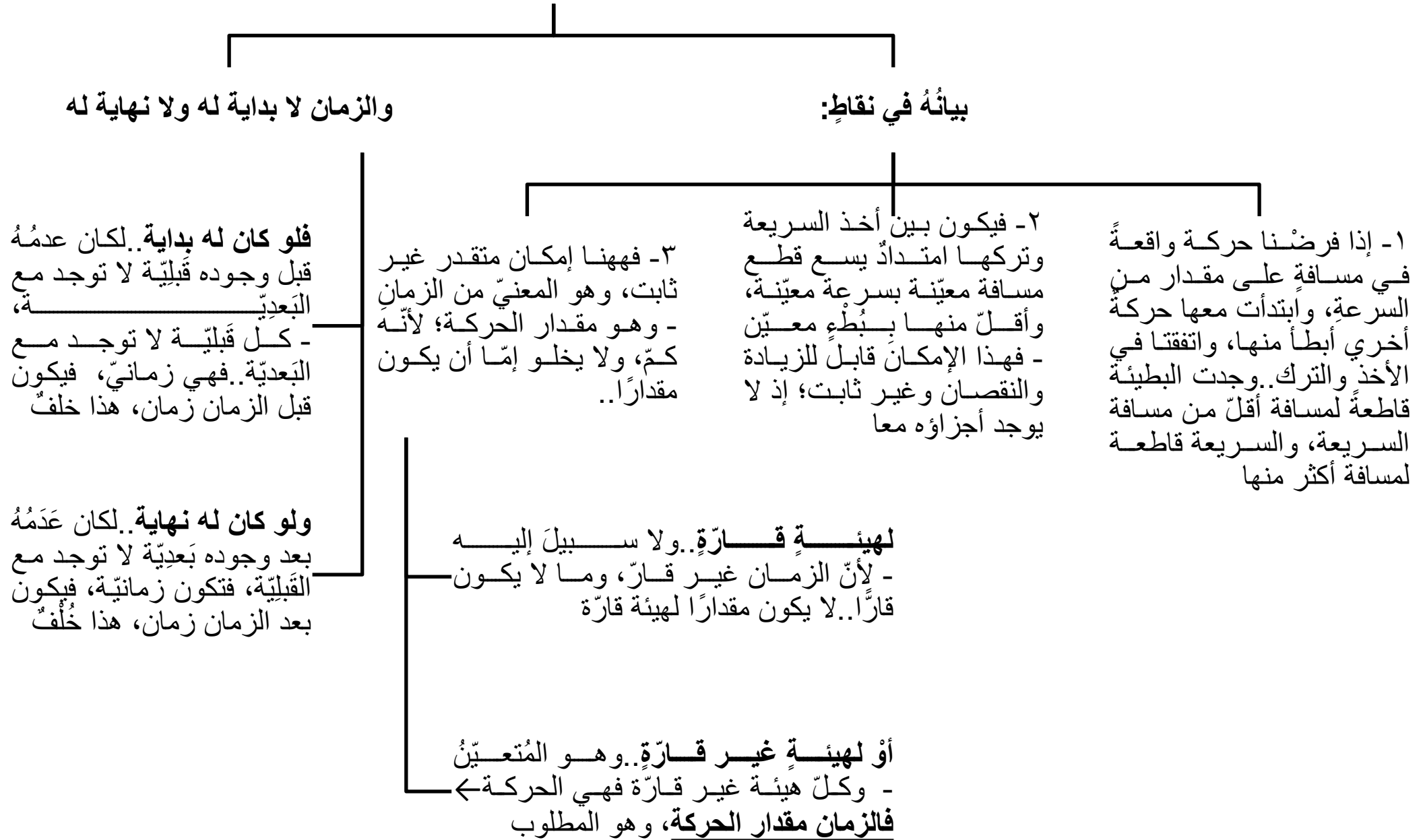
ليست مستفادة من
خارج.. فإمّا أن..

مستفادة من
خارج.. فهي الحركة
القسرية

يكون لها شعور.. فهي الحركة
الإرادية

أو لا يكون لها شعور.. فهي
الحركة الطبيعية

فصل (١٠) مل: الزمان



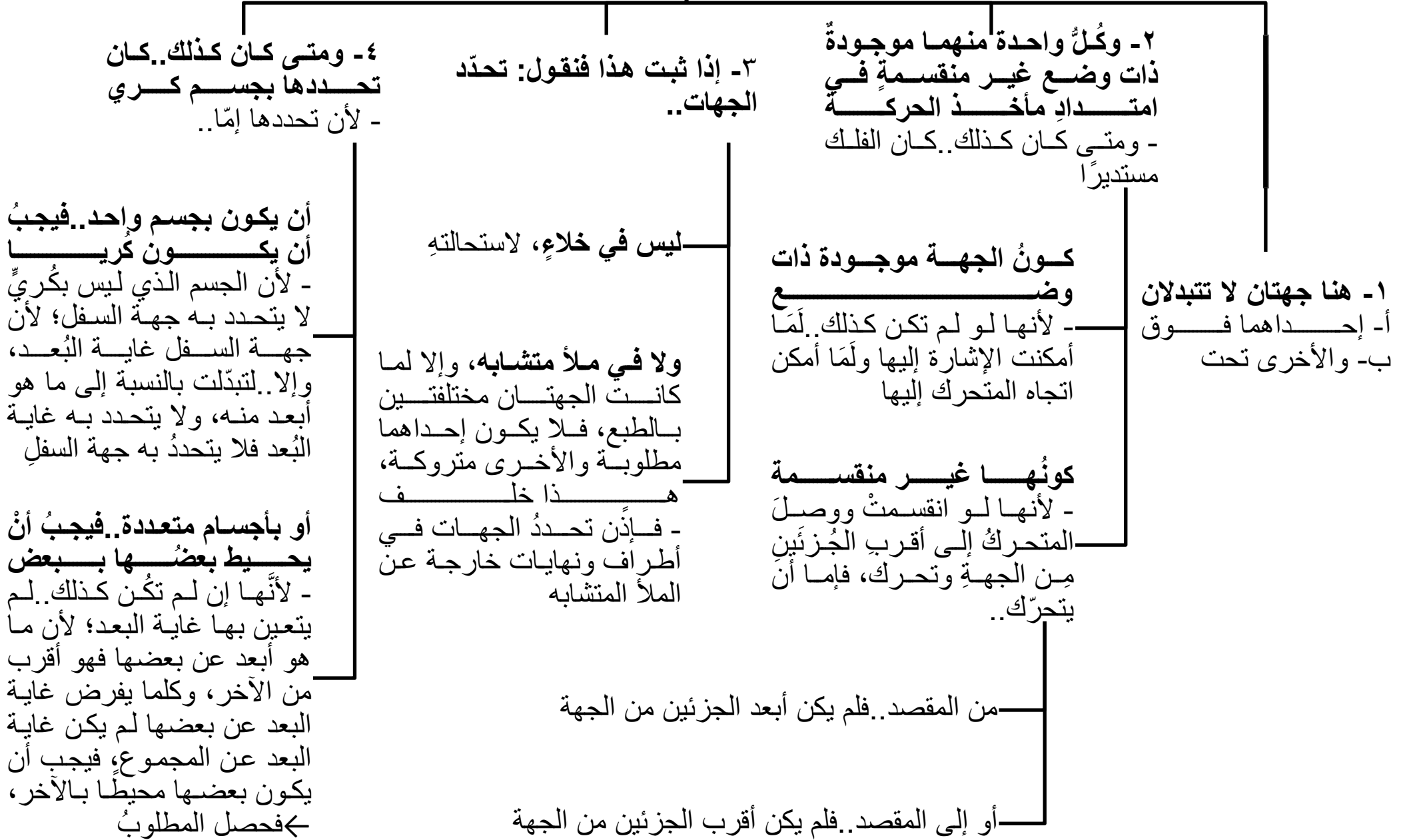
الفن الثاني:

الفلكيات

- وفيه ثمانية فصول:

فصل (١) ل: إثبات كون الفلك مستديراً

- بيأنه في نقاط:



فصل (٢) بل: الفلك بسيط
- أي لم يتركب من أجسام مختلفة الطبائع

لأنه لا يقبل الحركة المستقيمة
- لأن كل ما يقبلها فإنه متجه إلى جهة وتارك لأخرى، وكل ما هذا شأنه فالجهات متحددة قبله لا به، والفلك ليس كذلك، بل يتحدد به الجهات، فلا يكون قابلاً للحركة المستقيمة

← ومتى كان كذلك..وجب أن يكون بسيطاً
- فلو كان مركباً فإما أن يكون كل واحد من أجزائه على..

شكل طبيعي، ولا سبيل إليه
- وإلا لكان كل واحد منها كُرِّيًّا؛ لأنَّ الشكل الطبيعيّ للبسيط هو الكُرَّة، ولو كان كل واحد منها كرة..لاستحال أن يحصل من مجموعها سطح كري متصل الأجزاء

أو قَسْرِيٍّ، ولا سبيل إليه
- لأنه لو لم يكن كلُّ واحد منها كرة..فيكون طالباً للشكل الطبيعيّ، فيكون قابلاً للحركة المستقيمة، هذا خلف.

فصل (٣) ل: الفلك قابل للحركة المستديرة

بيانه في نقاط:

والفلك لا يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم
- وإلا.. لكنت الطبيعة الواحدة تقتضي الأثرين المتنافيين، هذا خلف

١- كل جزء من أجزائه المفروضة فيه
لا يختص بما يقتضي حصول وضع
معين ومحاذاة متعينة
- وذلك لتساوي الأجزاء في الطبيعة،
فكل جزء يمكن أن يزول عن وضعه
- ومتى كان كذلك.. كان قابلاً للحركة
المستديرة

٢- وهو أيضاً: يجب أن يكون فيه مبدأ
ميل مُستدير يتحرك به
- وإلا.. لما كان قابلاً للحركة المستديرة
- وبيان ذلك في نقاط:

ج ← حينئذ سيظهر أن الجسم القليل
الميل والذي لا ميل فيه متساويان في
السرعة، وهو محال
- وهذا المحال إنما لزم من فرض تحرك
ذلك الجسم الذي لا ميل فيه أصلاً أو من
فرض الميل الذي نسبته إلى الميل الأول
كنسبة زمان عديم الميل إلى زمان ذي
الميل الأول
- ولكن فرض الميل على النسبة
المذكورة واقع، فهذا المحال إنما لزم من
فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه
أصلاً تحركاً قسرياً، فيكون محالاً

ب- فإذا فرضنا ذا ميل آخر، ميله
أضعف من ذي الميل الأول، فيتحرك ذو
الميل الثاني بمثل تلك القوة القسرية في
مثل زمان عديم الميل مثل مسافة عديم
الميل
- وذلك مع العلم أن الحركة تزداد
سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية
المعاوقة التي في الجسم؛ فلو انتقص
شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم
ولا تزداد السرعة.. لم تكن القوة الميلية
مانعة من الحركة، هذا خلف

أ- لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل
مستدير.. لما قبل الميل المُستدير من
خارج، فلا يكون فيه ميل أصلاً
- لأنه لو تحرك من خارج.. لتحرك
مسافة في زمان، ويكون ذلك الزمان
أقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي
يتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين
تلك المسافة
- وذلك الزمان الأقصر لعديم العوائق له
نسبة لا محالة إلى الزمان الأطول

فصل (٤) ل: الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام

لا يقبل الخرق والالتيام
- لأن ذلك أيضًا إنما يحصل بالحركة
المستقيمة، والفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة، فلا يقبل الخرق والالتيام.

لا يقبل الكون والفساد
- لأنه محدد الجهات، ولا شيء من محدد
الجهات يقبل الكون والفساد

نفي كون محدد الجهات يقبل الكون
والفساد
- لأن كل ما يقبل الكون والفساد.. فلصورته
الحادثة حيز طبيعي، ولصورته الفاسدة حيز
آخر طبيعي، وكل ما هذا شأنه.. فهو قابل
للحركة المستقيمة

كونه محدد الجهات.. مرّ تقريره

وكل ما هذا شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة
- لأن الصورة الكائنة إما أن تحصل

وقد بيّنّا أن كل جسم له حيز طبيعي

في حيز طبيعي.. فالصورة الفاسدة كانت قبل
الفساد حاصلة في حيز غريب، فكانت
تقتضي ميلاً مستقيماً إلى حيزها الطبيعي

في حيز غريب.. فكانت تقتضي ميلاً مستقيماً
إلى حيزها الطبيعي

فصل (٥) ل: الفلك يتحرك على الاستدارة دائماً

بَيِّنْ أَنْ ذَلِكَ:
- لأن الحركة الحافظة للزمان إما أن تكون..

هداية: الحبة المرمية إلى فوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها إلى السكون، ولكنه غير مانع لحركة الجبل - لأن سكونها آنِي، وحركة الجبل زمانية، وليس بينهما ممانعة

أو مستديرة.. وهذه الحركة غير منقطعة - وإلا.. لزم انقطاع الزمان
← فَإِنْ يَكُونُ الْفَلَكَ يَتَحَرَّكُ عَلَى الاستدارة دائماً، وهو المطلوب

مستقيمة.. وهو غير جائز
- لأنها حينئذ إما أن..

أو ترجع إلى غير النهاية.. ولا سبيل إليه - لأنها لو رجعت.. لكانت تنتهي إلى طرف، فتكون منقضية للسكون؛ لأن بين كل حركتين مستقيمتين سكوناً - فيجب أن يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم

تذهب إلى غير نهاية.. ولا سبيل إليه - وإلا.. لزم وجود بُعد غير متناه

ونفي سكونه.. يلزم منه تعاقب الآنين، فيكون الزمان مركباً من أجزاء لا تتجزى، ويلزم منه تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزى؛ لانطباقها على الحركة، هذا خلف

وسكونه.. يلزم منه انقطاع الزمان

فصل (٦) ل: الفلك متحرك بالإرادة
- لأن حركته الذاتية لو لم تكن إرادية.. لكانت إمّا

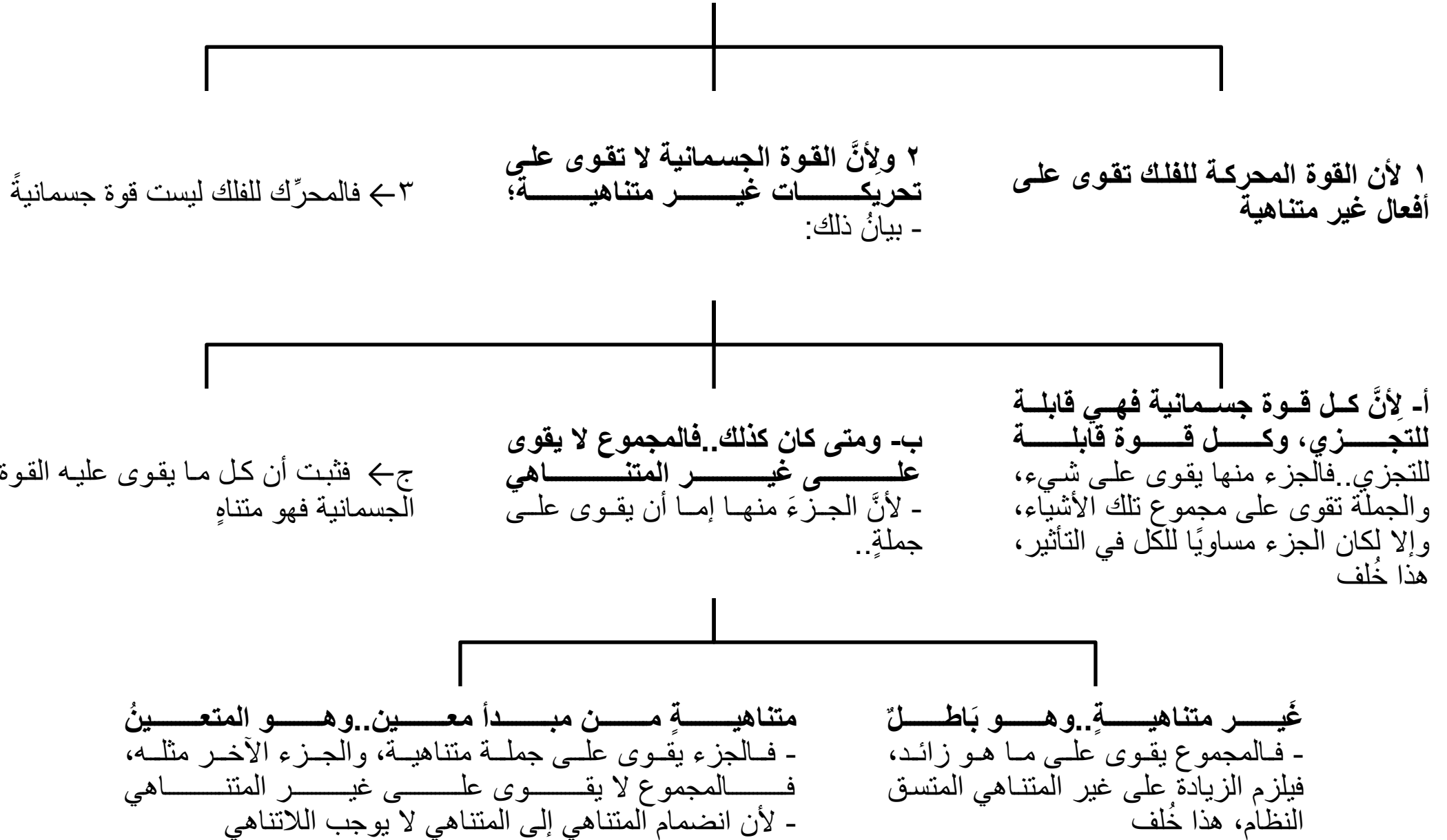
أوقسورية.. وهو غير جائز
- لأنّ القسر على خلاف الطبع، فحيث لا
طبع.. لا قسر فيه

طبيعية.. وهو غير جائز
- لأن الحركة الطبيعية هرب عن حالة
مُنافرة وطلب لحالة مُلائمة، وذلك في
الحركة المستديرة محال

وليس طالباً لحالة ملائمة
- لأن الطبيعية إذا أوصلت الجسم بالحركة
إلى الحالة المطلوبة أسكنته، والمستديرة
ليست كذلك

فليس هرباً
- لأنّ كلّ نقطة يتحرك عنها الجسم بالحركة
المستديرة.. فحركته عنها توجهه إليها،
والهرب عن الشيء بالطبع استحال أن يكون
توجهها إليه

فصل (٧) ل: القوة المحركة للفلك يجب أن تكون مجردة عن المادة



فصل (٨) ل: المحرك القريب للفلك قوة جسمانية
- لأن التحريكات الاختيارية/الجزئية لا تقع إلا عن إرادة، إمّا أن تقع..

عن تصوّر جزئيّ.. وهو المُتعيّن
- وكل ما له تصوّر جزئيّ.. فهو
جسماني؛ لأن الصورة الجزئية
ترتسم وهي أصغر، وترتسم وهي
أكبر، فإمّا أن يكون الاختلاف في
الصغر والكبر..

عن تصوّر كليّ.. ولا سبيل إليه
- لأنّ التصوّر الكليّ نسبته إلى
جميع الجزئيات على السوية، فلا
يقع منه بعض الحركات الجزئية
دون بعض، وإلا.. لزم الترجيح بلا
مرجح

أو لاختلاف المأخوذ عنه الصورتان
بالصغر والكبر.. ولا سبيل إليه
- لأن الصورة المختلفة بالصغر
والكبر لا يجب أن تكون مأخوذة من
خارج

لاختلاف الصورتين بالحقيقة.. ولا
سبيل إليه
- لأننا نتكلم في الصورتين من نوع
واحد

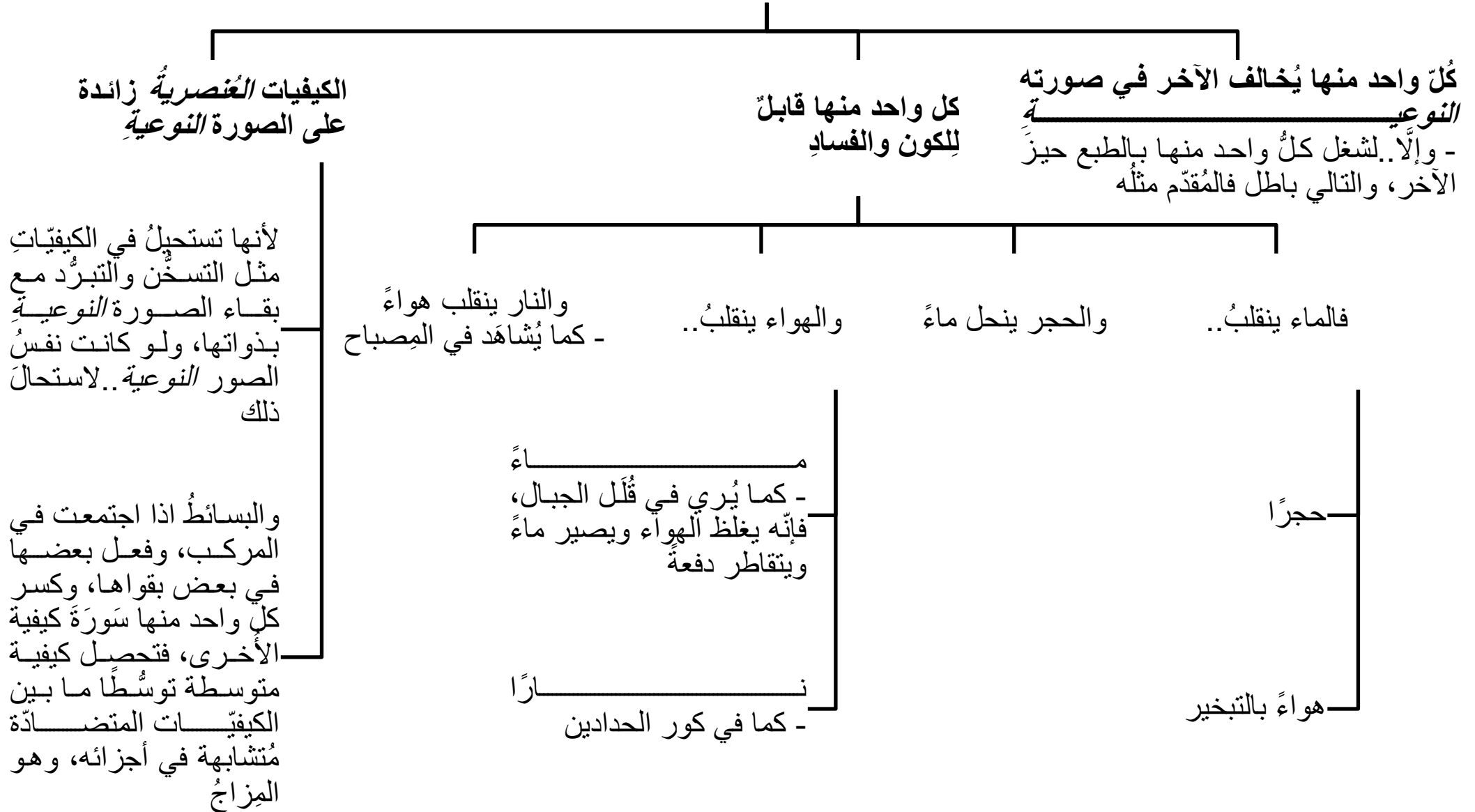
أو لاختلافهما في المحل من
المدرّك.. وهو المُتعيّن
- فتكون الكبيرة منهما مرتسمة في
غير ما ارتسمت فيه الصغيرة،
فينقسم المدرّك لا محالة في الوضع
← فما هذا شأنه فهو جسماني،
فهو المطلوب

الفن الثالث:

العَصْرِيَّاتُ

- وَفِيهِ سِتَّةُ فُصُولٍ:

فصل (١) ل: البسائط العنصرية (الماء والأرض والنار والهواء)



فصل (٢) ل: كائنات الجو

أولاً: السحاب والمطر وما يتعلق بهما

- السبب الأكثر شيوعاً في ذلك تكاثف أجزاء البخار الصاعد، وبيانُهُ في نقاطٍ

- ١- فما يجاور الماء من الهواء يستفيدُ كيفية البرد من الماء (السفلى)
- ٢- والطبقة التي ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس بالانعكاس من الأرض تبقى باردة (فوق السفلى)
- ٣- وحينئذٍ للبخار حالان:

إذا بلغ البخار في صعوده إلى الطبقة الباردة.. تكاثف بواسطة بواسطة البرد - وحينئذٍ:

لم يصل إلى الطبقة الباردة.. فإن كان..

- إن لم يكن البرد قوياً.. اجتمع ذلك وتقاطر - فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر
- إن كان البرد قوياً.. فإمّا..
- كثيراً.. فقد..
- قليلاً.. فإذا ضربه البرد.. فإن..

- أن يصل البرد إلى أجزاء السحاب قبل اجتماعها.. فينزل السحاب ثلجاً
- أو لم يصل.. فينزل برداً
- ينعقد سحاباً ما طراً
- لم يجمد.. فهو الطل
- وقد لا ينعقد ويسمى ضباباً
- انجمد.. فهو الصقيع

تابع فصـ(٢)ـل: كائنات الجوّ

قوس قزح

- تحدث من ارتسام ضوء الشمس في أجزاء رشيّة مستديرة
- واختلاف ألوانها بسبب اختلاف ضوء الشمس وألوان الغمام المختلفة

الرياح

- منها ما يكون سَمُومًا محرقًا
- وذلك إمّا:
- ١- لاحتراقه في نفسه بالأشعة
- ٢- أو لمُروره بالأرض الحارّة جدًّا

قد تُكوّن..

أو بسبب اندفاع يعرض، فيصير السحاب من جانب إلى طرف آخر

أو بسبب برد الدخان المتصعد ونزوله

الرعد والبرق

- سببهما أن الدخان إذا ارتفع واحتبس فيما بين السحاب..

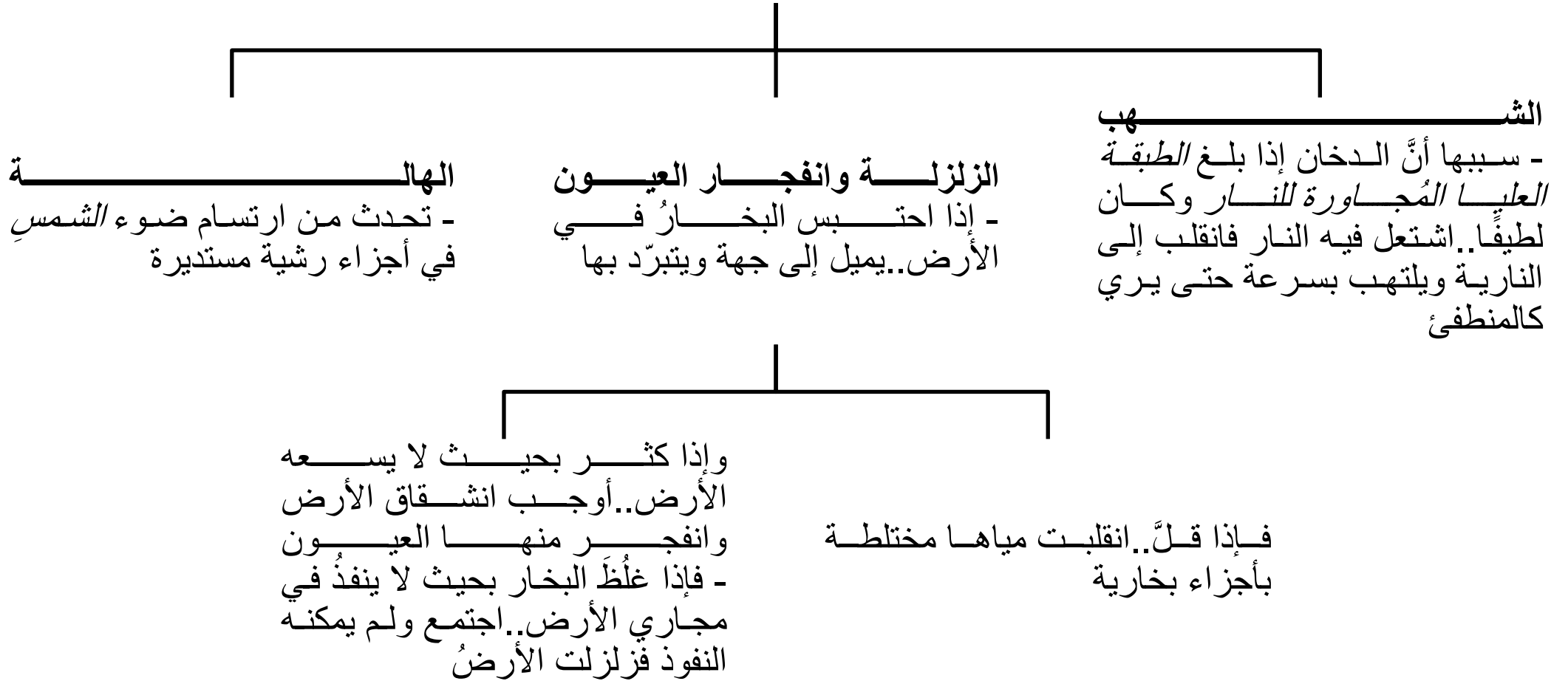
فما صعد من الدخان إلى العلوّ مزق السحاب تمزيقًا عنيفًا، فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزيقه

وإذا اشتعل الدخان بالحركة.. كان برقًا وصاعقة

بسبب أن السحاب إذا ثقل لكثرة البرد.. اندفع إلى السفلى، فصار هواءً متحركًا

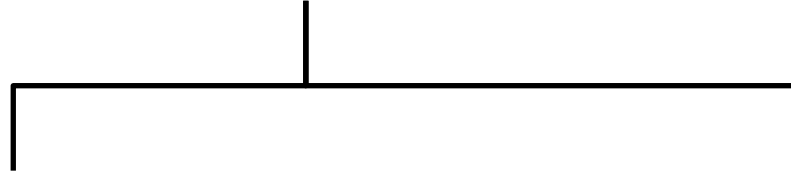
أو بسبب انبساط الهواء بالتخلخل في جهة

تابع فصـ(٢)ل: كائنات الجوّ

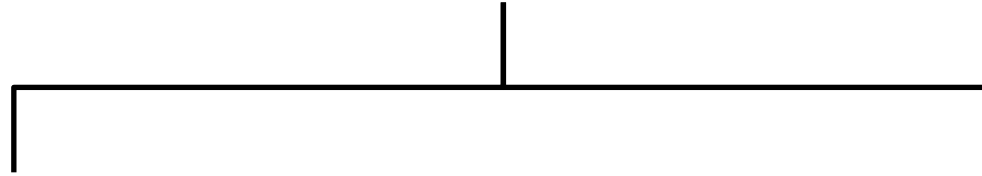


فصل (٣) ————— ل: المعادن

- الأبخرة والأدخنة المحتبسة في الأرض إذا لم تكن كثيرة.. اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف، فتكوّن منها الأجسام المعدنية



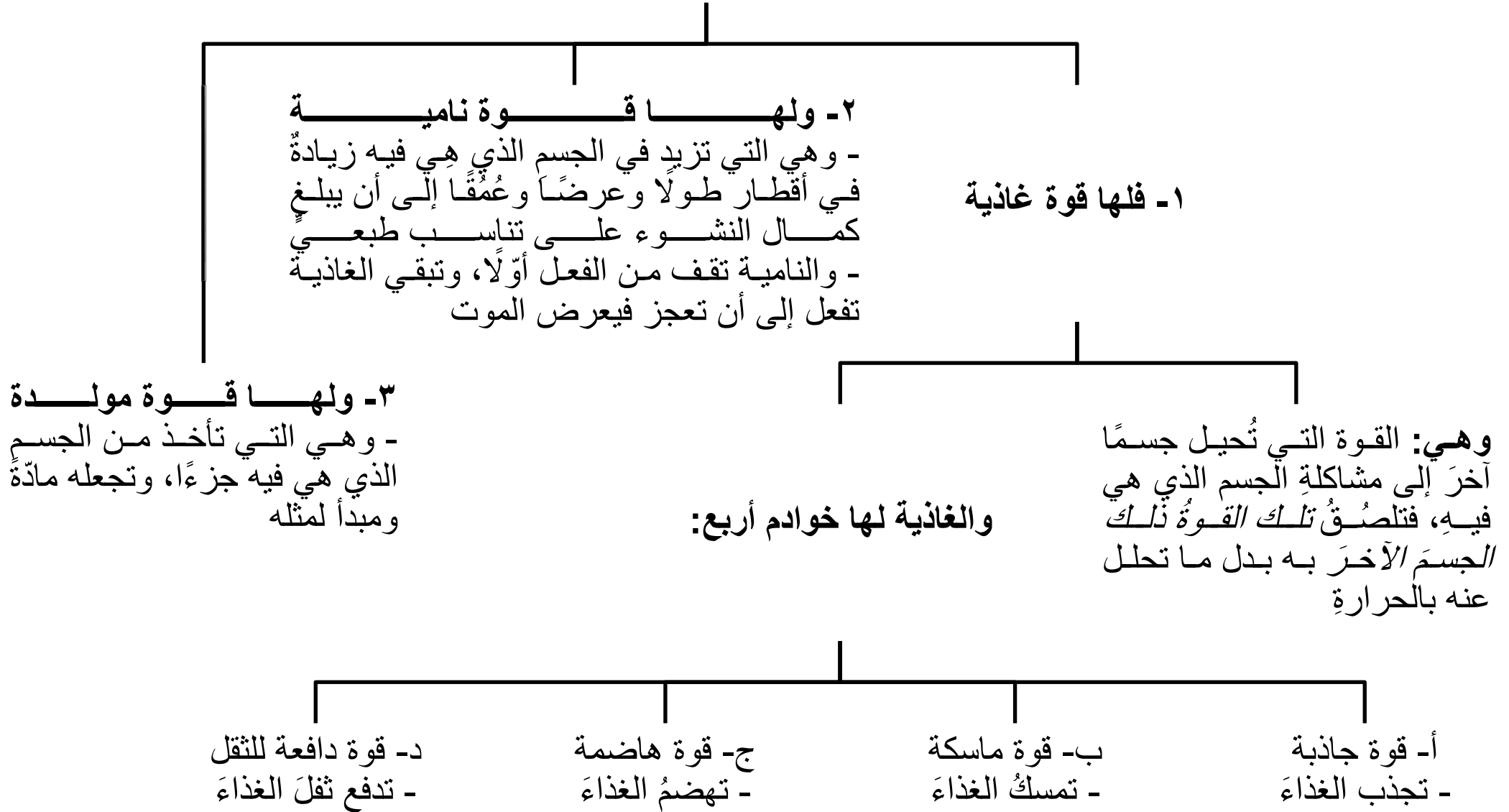
فإن غلب.. ثم من اختلاط الزئبق مع الكبريت تولدت الأجسام الأرضية



غلب الدخان.. يتولد الملح والزاج والكبريت والنوشار

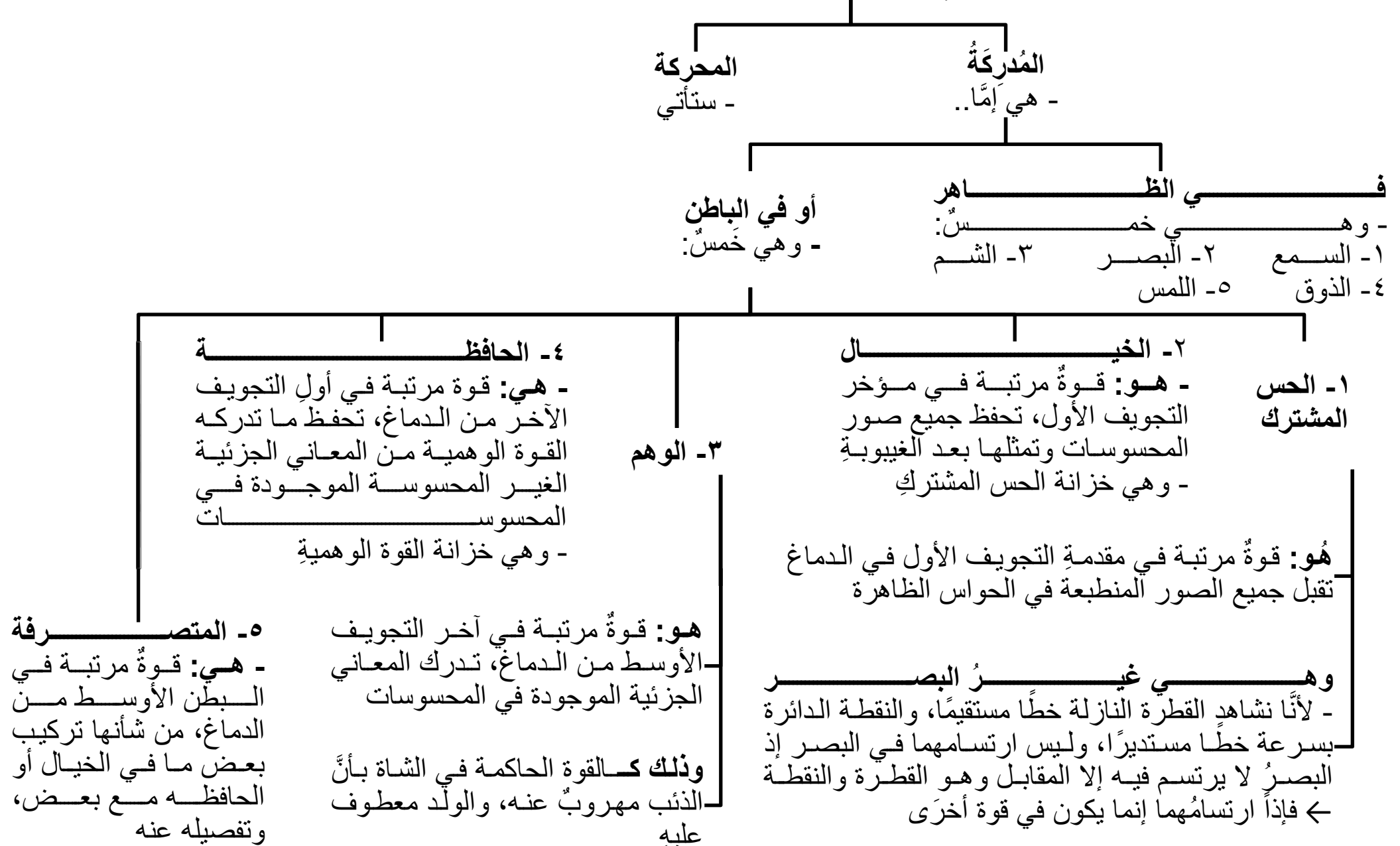
البُخار على الدخان.. يتولد اليشم والبلور والزئبق والزرنيخ والرصاص وغيرها من الجواهر المشفة

فصل (٤) - ل: النبـيات
 - له صورةٌ نوعيَّةٌ عديمةُ الشعور تصدرُ عنها حركاتُ النبات في الأقطار وأفعال مختلفة بآلات مختلفة وتسمى نفساً نباتيةً
 - وهي كمالٌ أول لجسم طبيعي آليٍّ من جهة ما يتولد ويزيد ويغثي فقط

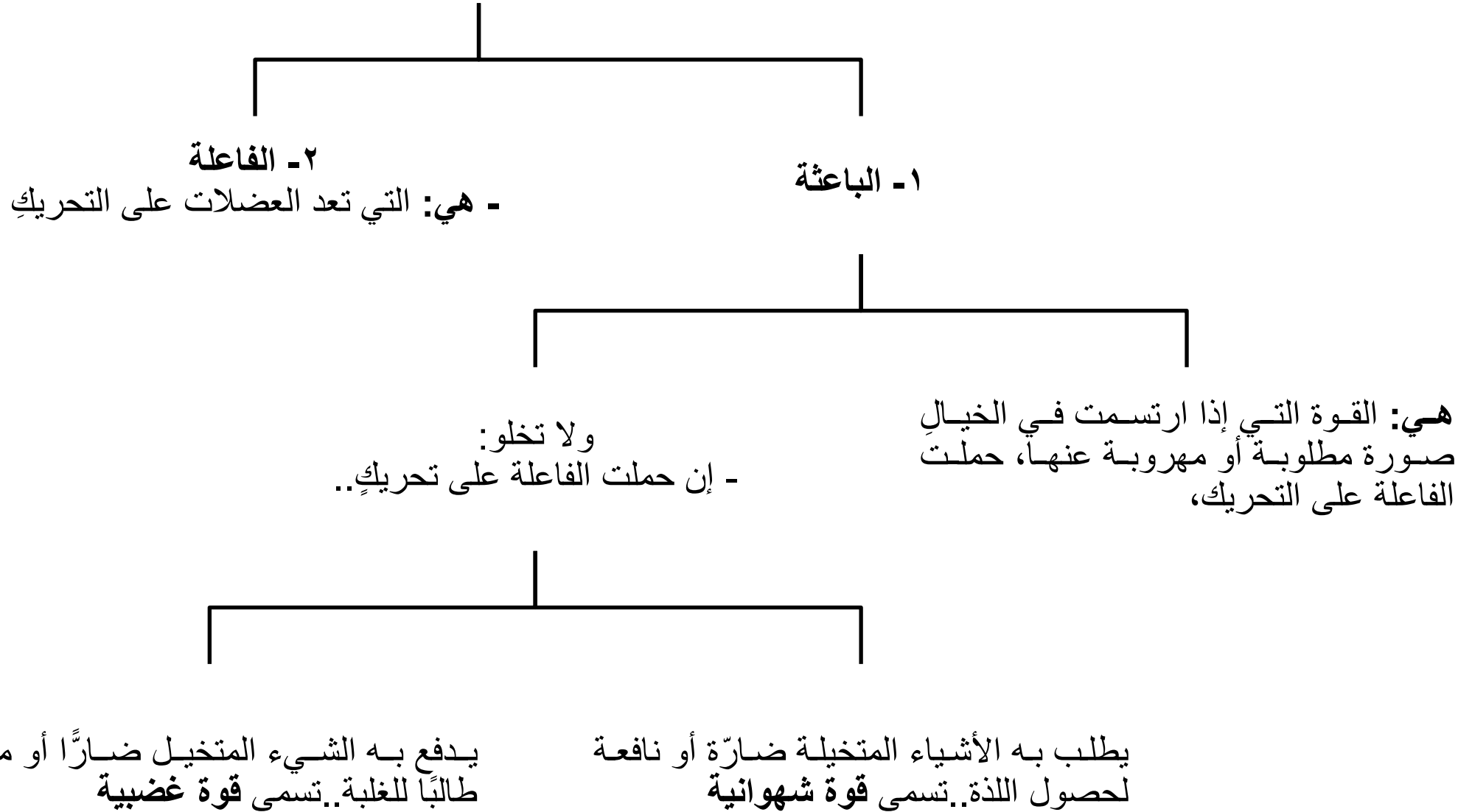


فصل (٥) - ل: الحية وان

- هو مختصٌ بالنفس الحيوانية، وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما تدرك الجزئيات الجسمانية، وتتحرك بالإرادة، فلها قوة مدركة ومحركة

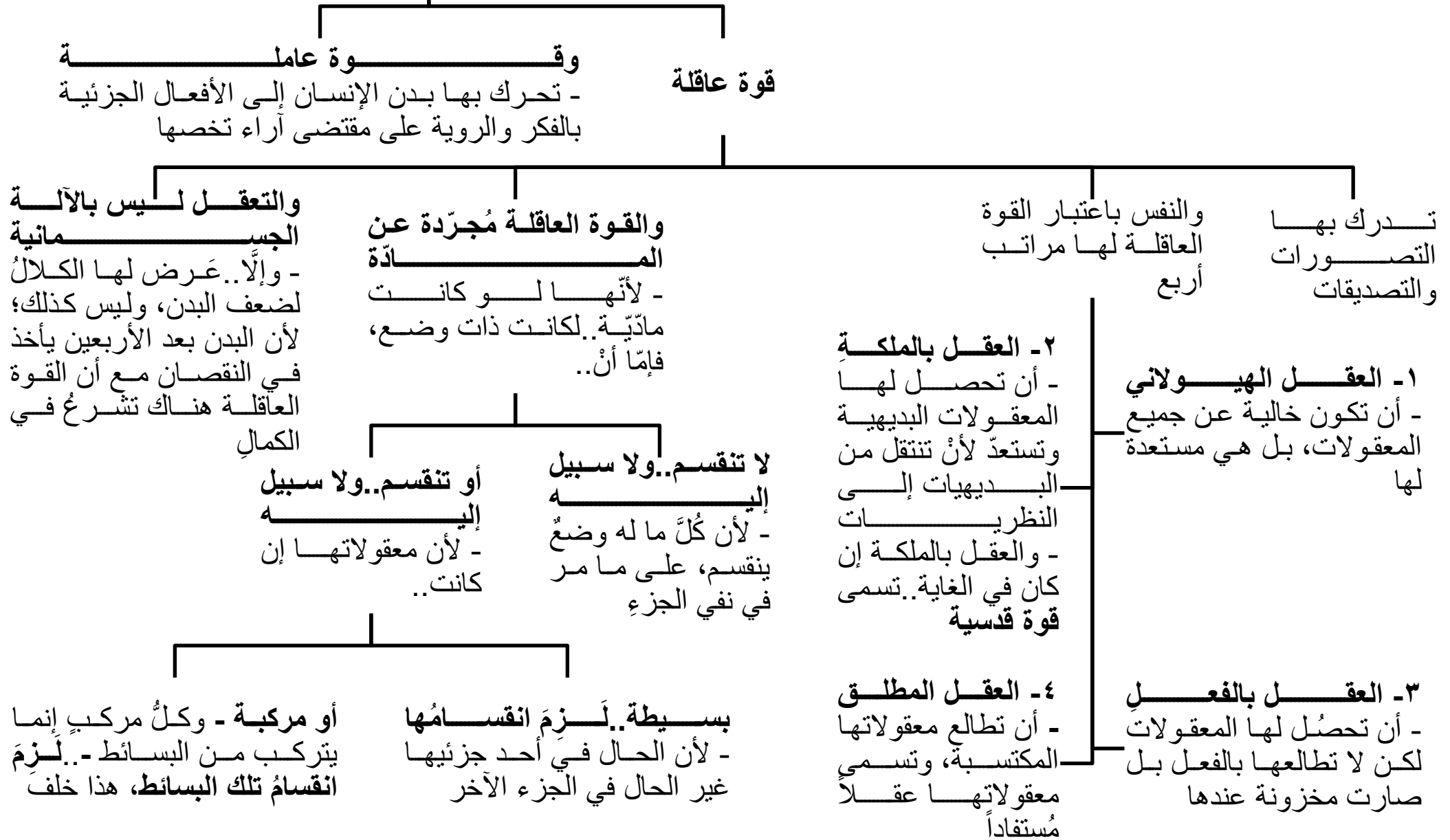


تابع فصـ(٥)ل: الحيوان
ثانياً: القوة المحركة
- تنقسم إلى



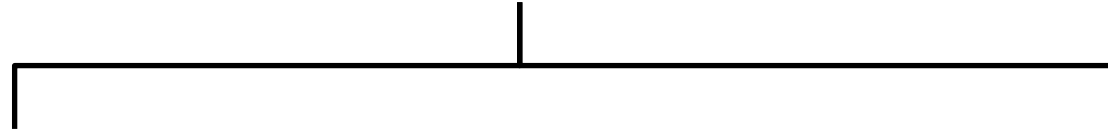
فصل (٦) - الإنسان: الإنسان

- هو مختص بالنفس الناطقة، وهي كمال أول لجسم طبعي آلي من جهة ما تدرك الأمور الكلية وتفعل الأفعال الفكرية، فلها قوتان



تابع فصـ(٦)ـل: الإنسان والنفوس الناطقة حادثة

- لأنها لو كانت موجودة قبل البدن..فالاختلاف بينها إما أن يكون..



أو بعوارضها المفارقة..وهو غير جائز
- لأنَّ العوارض المفارقة إنما تلحق الشيء بسبب القوابل؛ لأنَّ
الماهية لا تستحق العوارض لذاتها، وإلا..لكان العارضُ لازماً
- والقابل للنفس إنما هو البدن، فمتى لم تكن الأبدان موجودة لم
تكن النفس موجودة
←فتكون حادثة ضرورة

بالماهية ولوازمها..وهو غير جائز
- لأنها مشتركة، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

الْقِسْمُ الثَّالِثُ:

الْأَلْهِيَّاتُ

- وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُنُونٍ وَخَاتِمَةٌ:

الْفَنُّ الْأَوَّلُ:

تَقَاسِيمُ الْوُجُودِ

- وَفِيهِ سَبْعَةُ فُصُولٍ:

فصل (١) - الكلي والجزئي

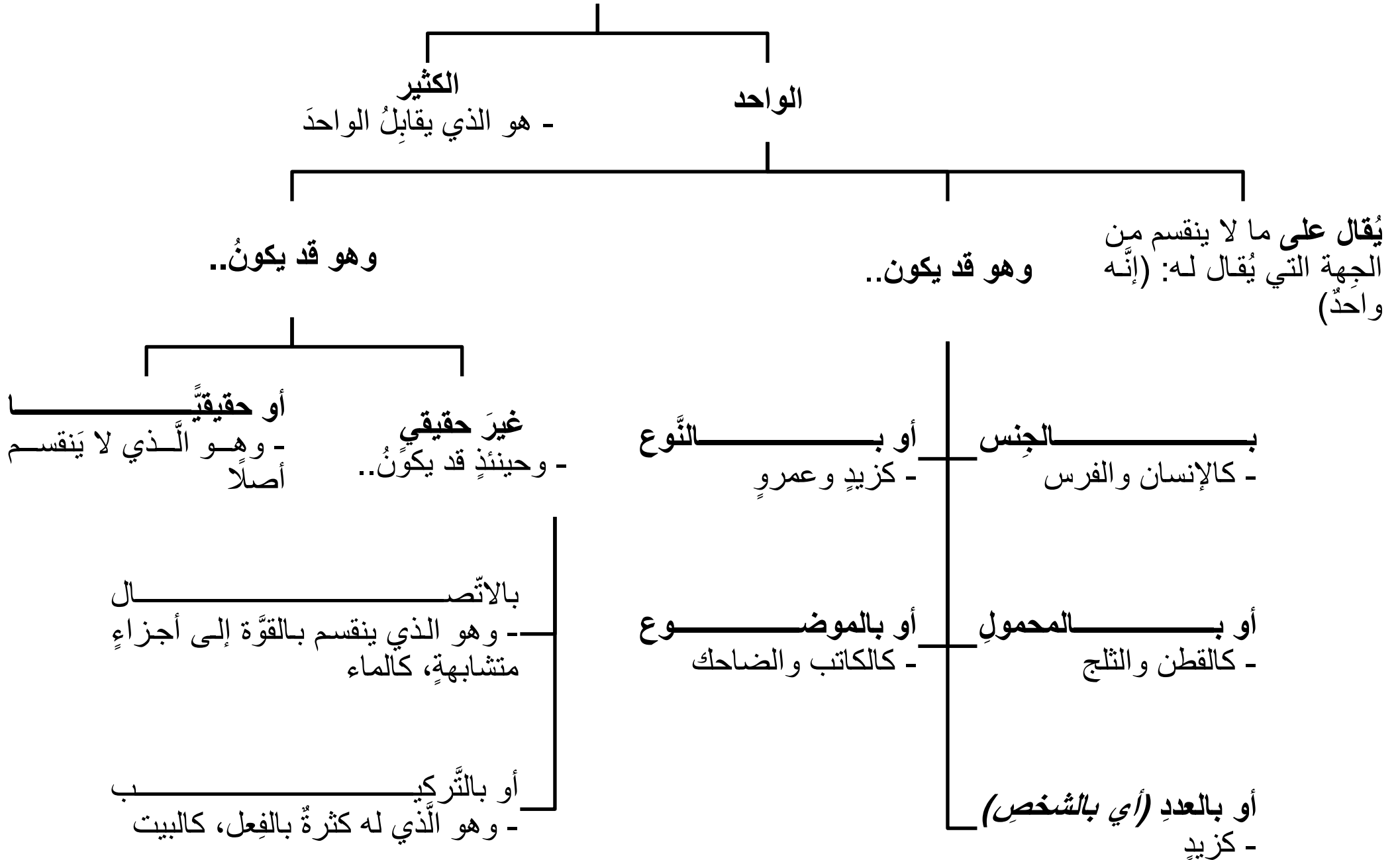
الكلي - يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية الجزئي

(لأنَّ كلَّ كلي فإنَّ نفسَ تصوُّره غير مانع من
الشركة بين كثيرين + والشخص من حيث هو
ممانع من الشركة)
← فالتشخص زائدٌ على الطبيعة الكلية.

ليس واحدًا بالعدد
- وإلا.. لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه
موصوفًا بالأعراض المتضادة مثل: كونه أسود
وأبيض، هذا خلف

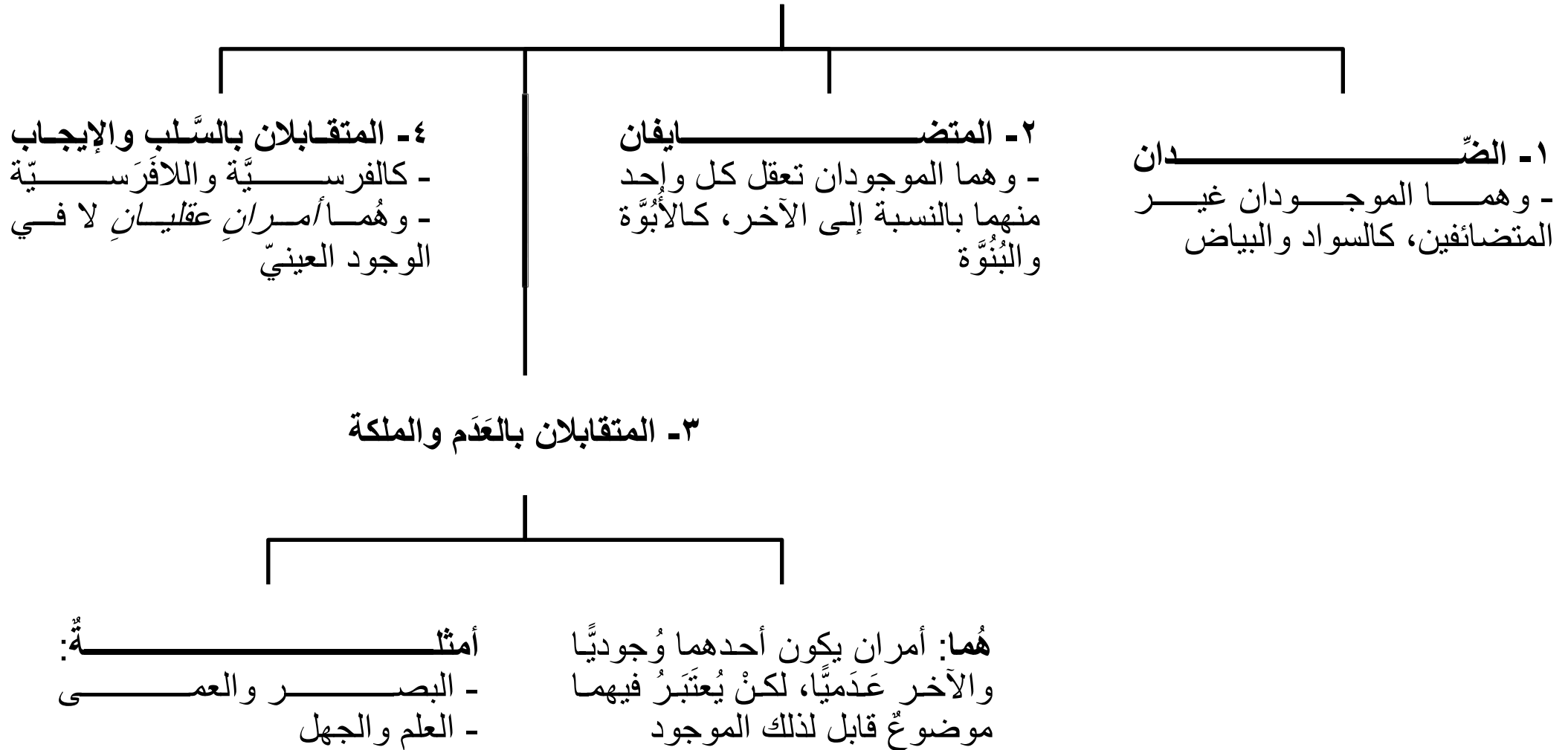
بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل
واحد من جزئياته في الخارج
- وذلك على معنى أنَّ ما في النفس لو وجد في
أي شخص من الأشخاص الخارجية.. لكان هو
ذلك الشخص بعينه دون تفاوت أصلاً

فصل (٢) - ال: الواحد والكثير

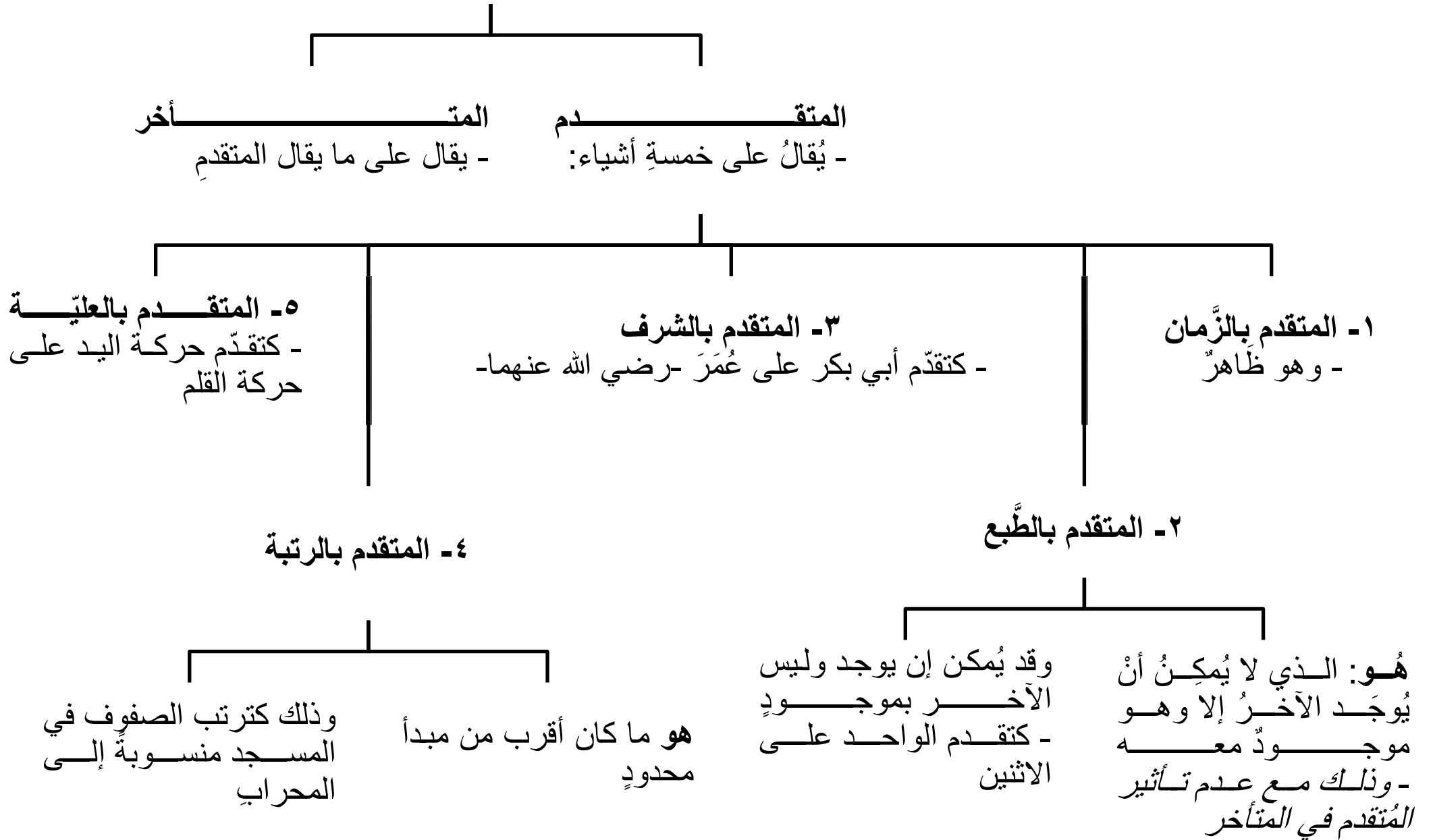


تابع فصل (٢) ل: الواحد والكثير

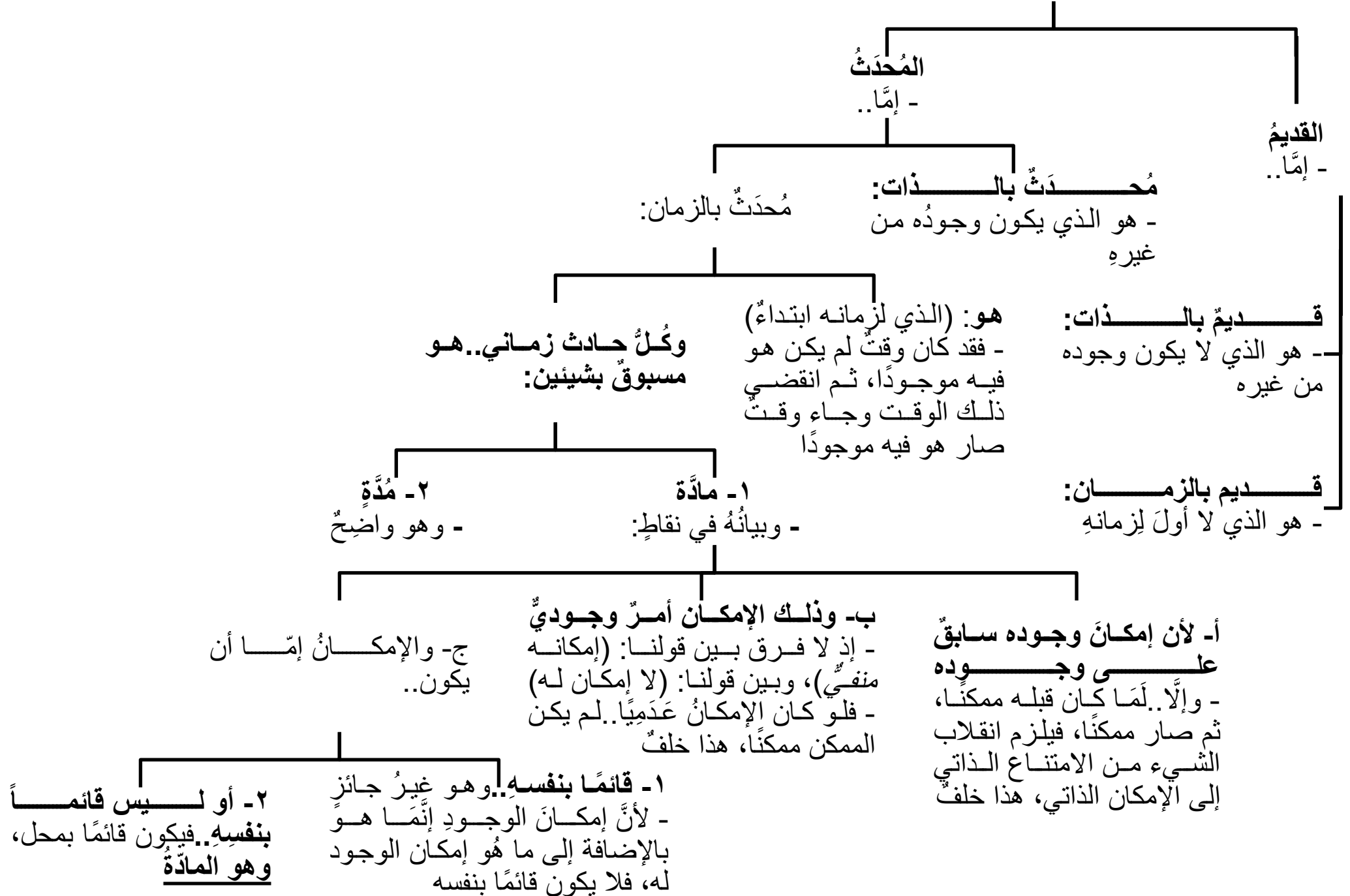
هداية: الإثنان قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة - وأقسامه أربعة



فصل (٣) ل: المتقدم والمتأخر



فصل (٤) ل: القديم والحادث



فصل (٥) ل: القوة والفعل

الفعل ل

- كل ما يصدر عن الأجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والأفعال كالاختصاص بـ «أين» و «كيف» و «حركة» و «سكون».. فهي صادرة عن قوة موجودة فيه

- وذلك لأن ذلك إما أن يكون لكونه..

القوة هي: الشيء الذي هو مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر

أو لأمر اتفافية.. وهو باطل

- وإلا.. لما كان ذلك مستمرًا ولا أكثرية؛ لأن الأمور الاتفافية لا تكون دائمة ولا أكثرية

جسمًا.. وهو باطل ل

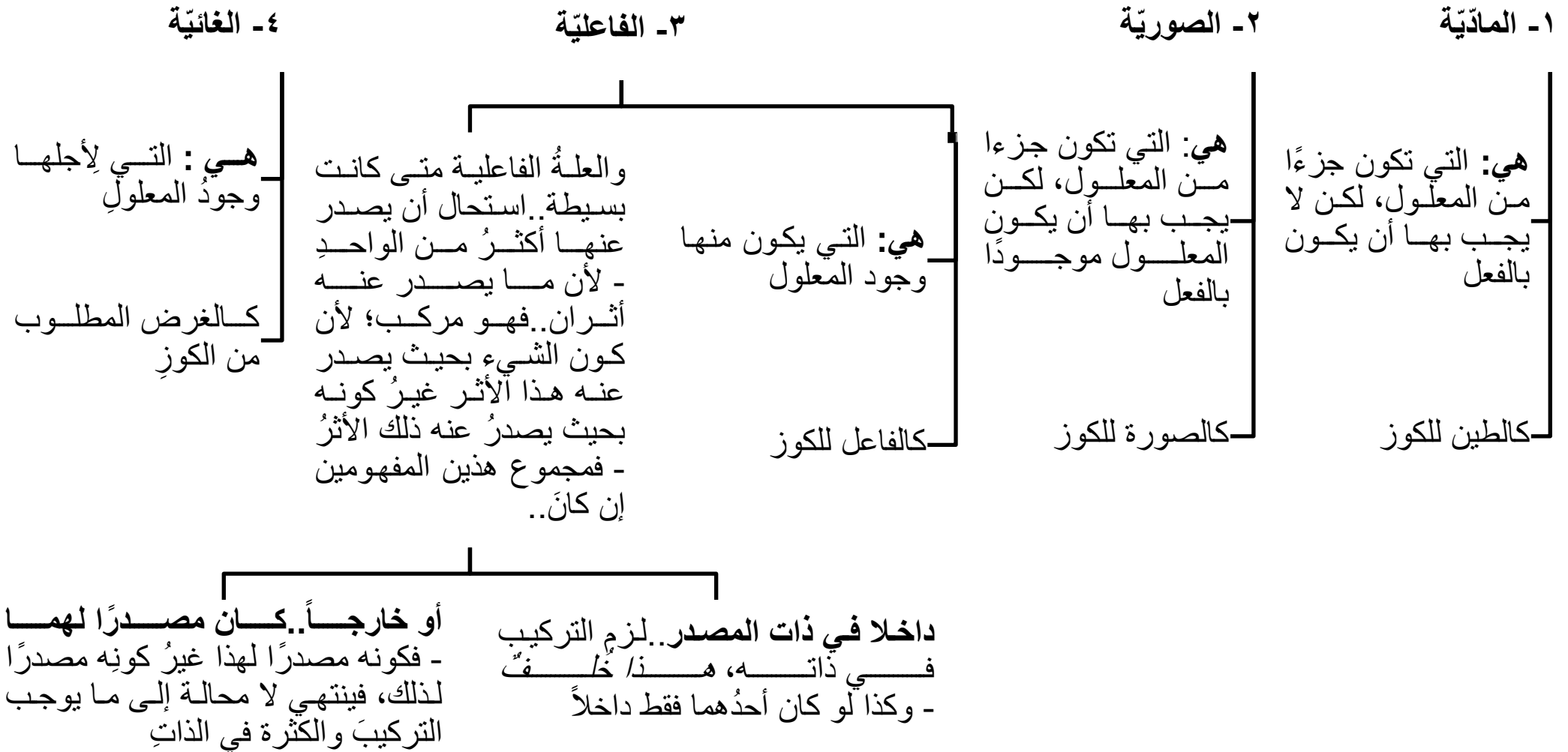
- وإلا.. لا شتركت الأجسام فيه

أو لقوة موجودة فيه.. وهو المطلوب

فصل (٦) بل: العلة والمعلول
أولاً: العلة

تُقَالُ لـ (كلّ ما له وجودٌ في نفسه، ثم يحصل من وجوده وجودٌ غيره)

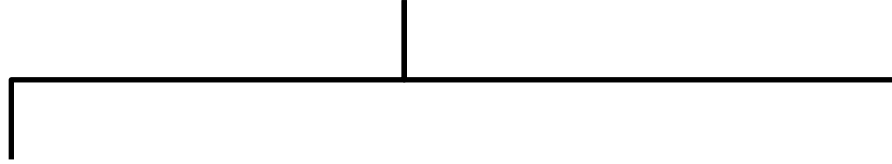
وهي أربعة أقسام:



تابع فصـ(٦)ـل: العلة والمعلول

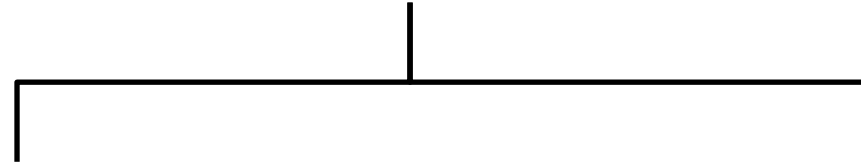
ثانياً: المعلول

- يجب وجوده عند وجود علته التامة، أي عند تحقق جملة الأمور المعتبرة في تحققه



← فبان أن المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة، فيكون واجباً لغيره ممكنًا بالذات - لأننا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي.. لم يجب لها الوجود ولا العدم

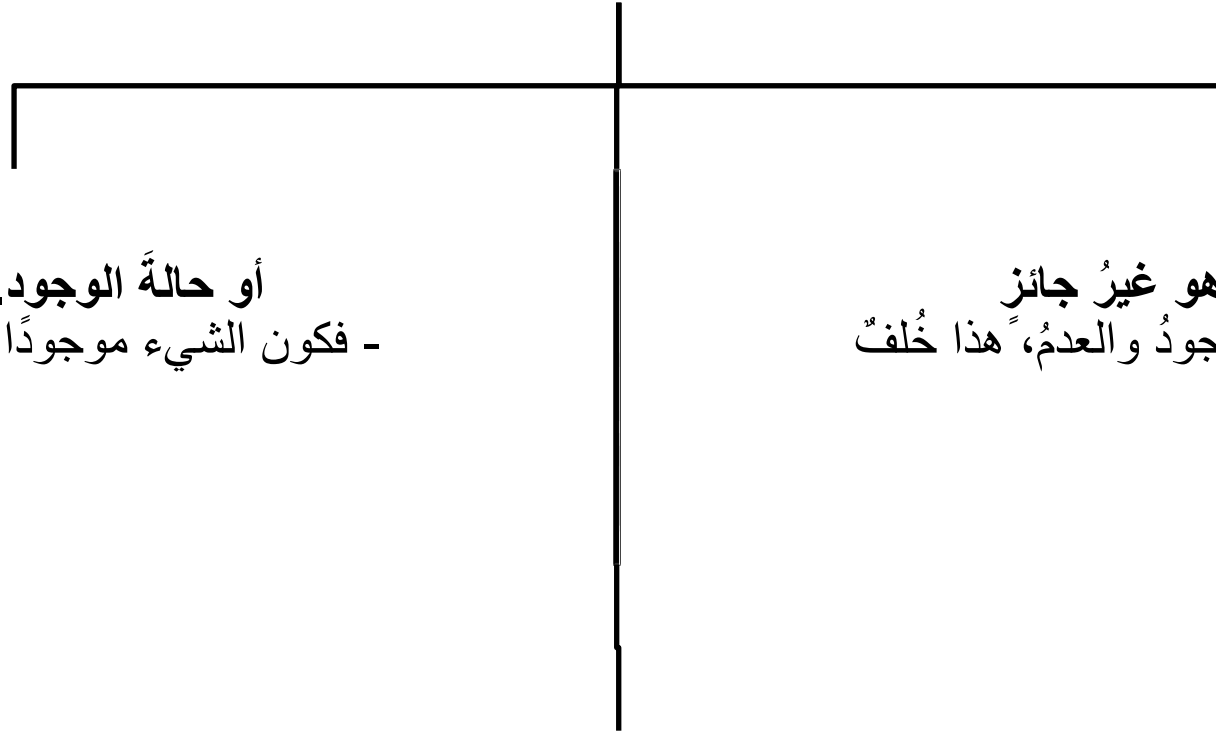
لأنه لو لم يكن واجب الوجود حينئذ،
فإما أن يكون..



أو ممكن الوجود.. فيحتاج إلى مرجح يخرج
من القوة إلى الفعل - فلا يكون جملة الأمور المعتبرة في وجوده
حاصلة، وقد فرضناها حاصلة، هذا خلف

ممتنع الوجود، وهو محال
- فلو امتنع.. لما وجد

هداية: كون الشيء موجودًا لا ينافي تأثير العلة فيه
- لأن الشيء إذا كان معدومًا ثم يوجد، فإما أن توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده..



حالة العدم.. وهو غير جائز
- وإلا.. لزم اجتماع الوجود والعدم، هذا خلف

أو حالة الوجود.. وهو المتعين
- فكون الشيء موجودًا لا ينافي كونه معلولًا

أو في حالة الوجود والعدم جميعًا.. وهو غير جائز
- وإلا.. لزم اجتماع الوجود والعدم، هذا خلف

فصل (٧) ل: الجوهر والعرض
أولاً: مقدمة
- كُلُّ موجودٍ فإمّا..

أن يكون مختصاً بشيء ساريًا فيه
أو لا يكون

فيُسَمَّى الساري حالاً
والمسري فيه محلاً

ولا بُدَّ أن يكون لأحدهما حاجةٌ إلى صاحبه
- وإلا.. لامتنع ذلك الحلُّ، فلا يخلو: إما أن يكون..

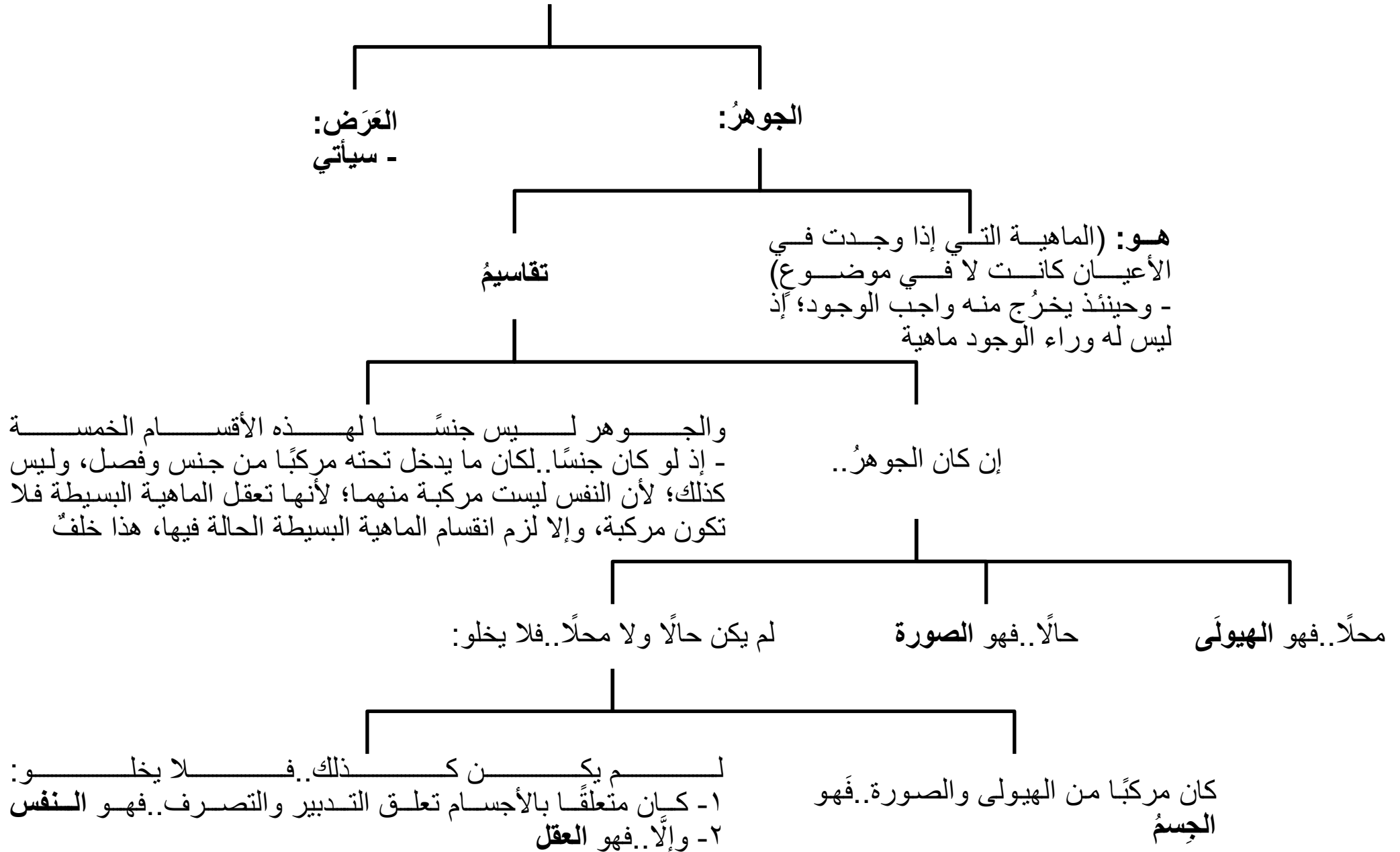
لأحدهما حاجةٌ إلى صاحبه.. فلا يخلو:
- إما أن يكون..

ليس لأحدهما حاجةٌ إلى
صاحبه.. فيمتنع ذلك الحلُّ

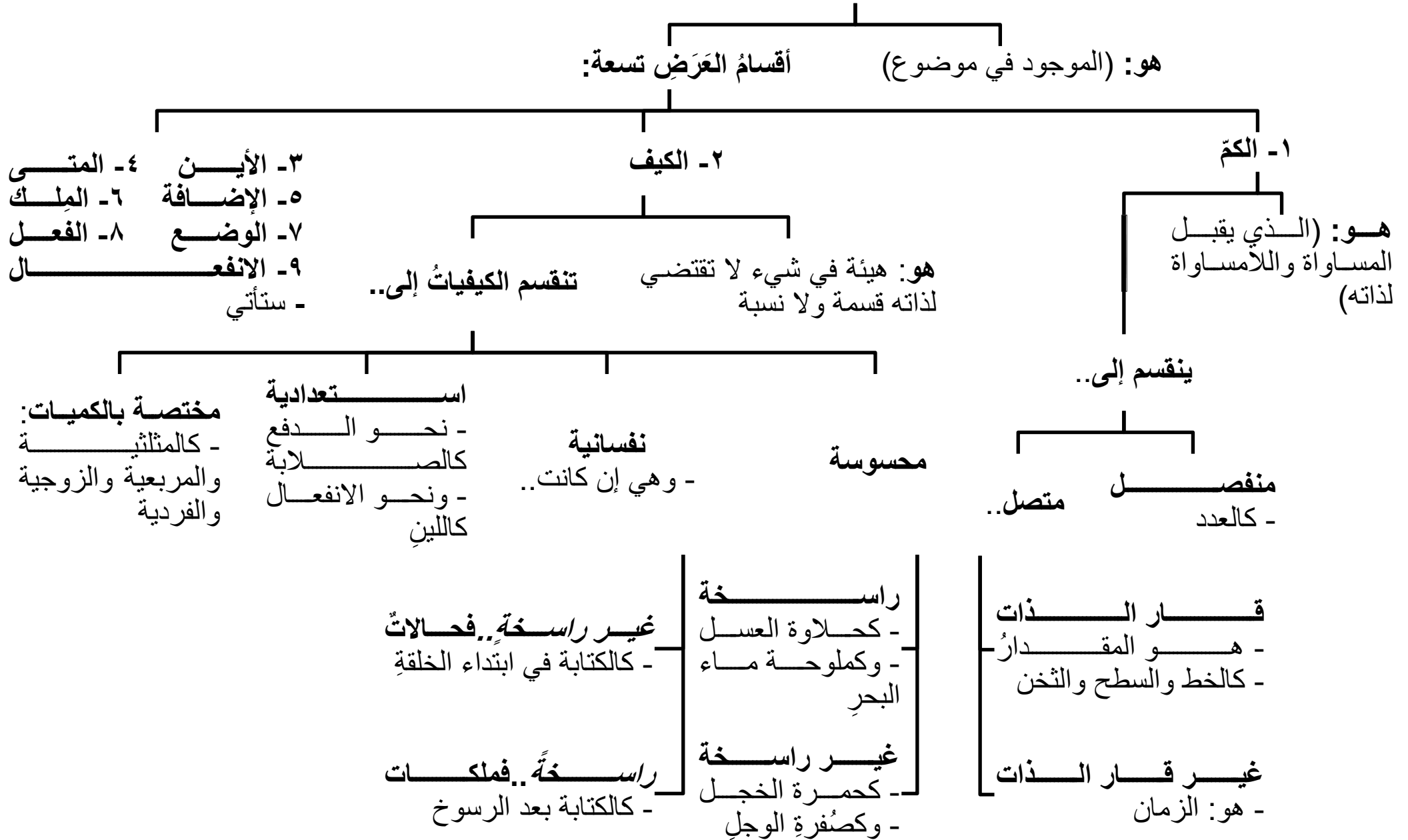
أو الحالُّ محتاجاً إلى المحلِّ.. فيسمى
المحلُّ موضوعاً والحالُّ عرضاً

المحلُّ محتاجاً إلى الحالِّ.. فيسمى
المحلُّ الهيولى والحالُّ الصورة

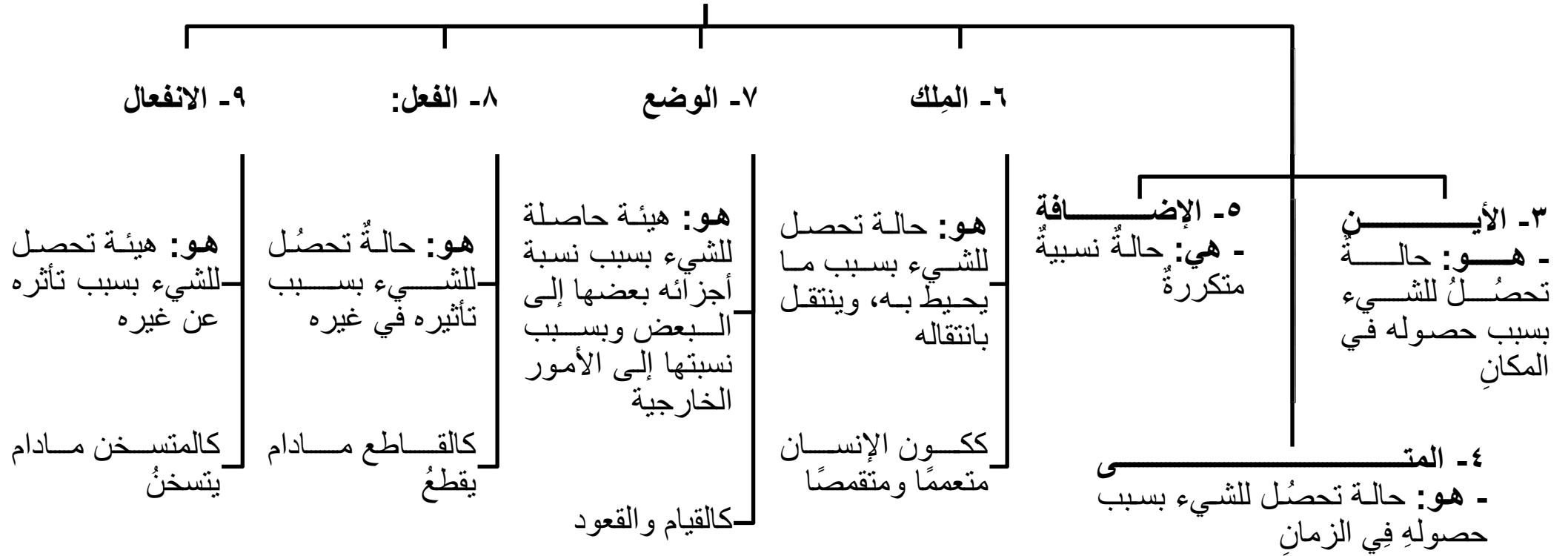
تابع فصـ(٧)ل: الجواهر والعرض
- إذا ثبت ما تقدّم.. فنقول:



تابع فصـ(٧)ـل: الجوهر والعرض
- العَرَض:



تابع فصـ(٧)ل: الجوهر والعرض
- بقية أقسام العَرَض تسعة:

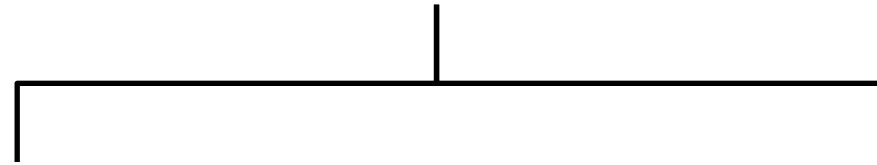


الفنُّ الثاني:

العلمُ بالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ

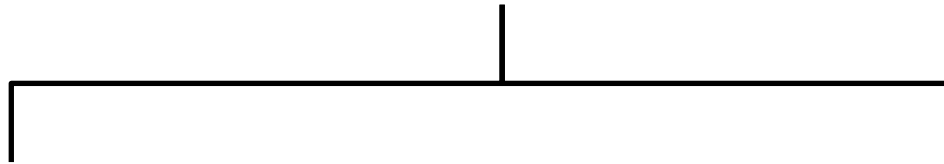
- وَفِيهِ عَشْرَةُ فُصُولٍ:

فصل (١) ل: إثبات الواجب لذاته



هو: (الذي إذا اعتُبر من حيث هو هو.. لا
يكون قابلاً للعدم)

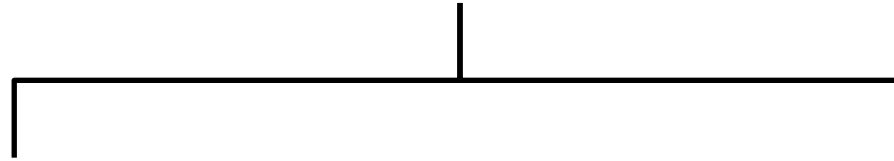
بُرهانه: إن لم يكن في الوجود موجود واجب
لذاته.. يلزم منه المحال
- بيانه في نقاط:



١- لو كان معدوماً.. فالموجودات بأسرها حينئذ
تكون جملة مركبة من آحاد، كل واحد منها ممكن
لذاته، فتحتاج إلى علة خارجية بديهة
- وإلا.. لَنَزِمَ الدور أو التسلسل

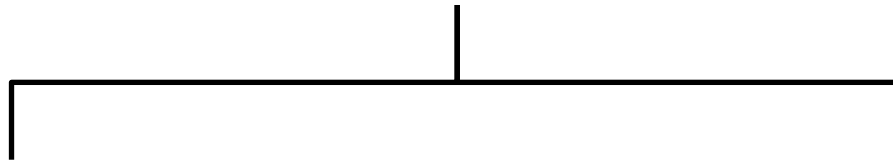
٢- والموجود الخارج عن جميع
الممكنات.. واجب لذاته
- فيلزم وجود واجب الوجود، مع تقدير
عدمه، هذا خلف

فصل (٢) ل: وجود واجب الوجود نفس حقيقته
- بيانه في نقاط:



١- لأنَّ وجوده لو كان زائداً على حقيقته.. لكان عارضاً لها

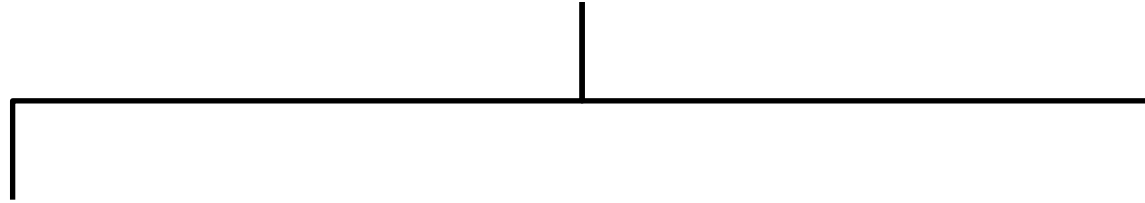
٢- ولو كان عارضاً لها.. لكان الوجود من حيث هو مفتقراً إلى المعروض، فيكون ممكناً لذاته
- وحينئذٍ لا بد له من مؤثر، وذلك المؤثر



إن كان نفس تلك الحقيقة.. يلزم أن تكون موجودة قبل الوجود
- لأنَّ العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود، فيكون الشيء موجوداً قبل نفسه، هذا خلف

وإن كان غيرها.. يلزم أن يكون الواجب لذاته محتاجاً إلى الغير في الوجود، وهذا مُحال

فصل (٣) ل: وجوب الوجود وتعيينه عين ذاته

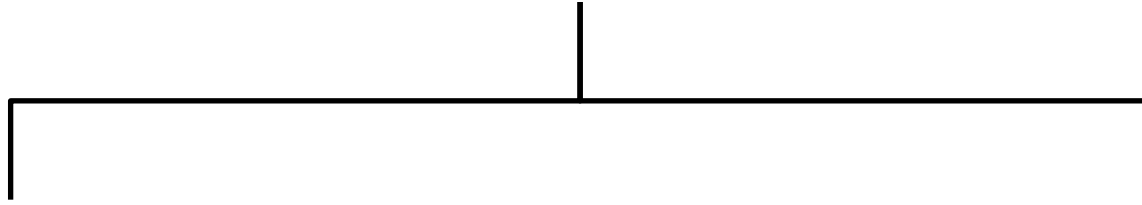


وجوب الوجود عين ذاته
- فلو كان وجوب الوجود زائداً على حقيقته.. لكان معلولاً لذاته، والعلة ما لو استحال وجودها.. استحال وجود المعلوم، وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة، فيكون وجوب الوجود حينئذٍ قبل نفسه، وهو محال

تعيين الوجود عين ذاته
- فلو كان تعيينه زائداً على حقيقته.. لكان معلولاً لذاته، والعلة ما لم تكن متعينة لا توجد، فيكون التعيين حاصلاً حينئذٍ قبل نفسه، وهو محال.

فصل (٤) ——— ل: توحيد واجب الوجود

- لو فرضنا موجودين واجبي الوجود.. لكانا مشتركين في وجوب الوجود متميزين بأمر من الأمور، وما به الامتياز إما أن يكون..



أو لا يكون.. ولا سبيل إليه
- (لأن كل واحد منهما حينئذ يكون مركباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز + وكل مركب.. محتاج إلى غيره) فيكون ممكناً لذاته، هذا خلف

تمام الحقيقة.. ولا سبيل إليه
- فلو كان الامتياز بتمام الحقيقة.. لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجاً عن حقيقة كل واحد منهما، وهو محال؛ لما بينا أن وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود،

فصـ(٥)ل: الواجب لذاته واجبٌ من جميع جهاته أي ليس له حالة منتظرة
- لأن ذاته كافية فيما له من الصفات، وبيانه في نقاطٍ

- ١- لو لم ذاته تكن كافية فيما له من الصفات.. لكان شيءٌ من صفاته من غيرهِ،
- فيكون حينئذٍ حضور ذلك الغير علةً في الجملة لوجود تلك الصفة، وغيبته علةً لعدمها
- ٢- ولو كان حضور الغير علةً لوجود تلك الصفة، وغيبته علةً لعدمها.. لم تكن ذاته إذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط أن يجب لها الوجود - لأنه..

← وإذا لم يجب وجود ذات الواجب بلا شرط.. لم يكن الواجب واجباً لذاته، هذا خلف

ب- وإن كان مع عدمها.. لم يكن عدمها من غيبته

أ- إن كان الوجوب مع وجود تلك الصفة.. لم يكن وجودها من غيره

فصل (٦) ل: الواجب لذاته لا يُشاركه الممكنات في وجوده
- لأنه لو كان مشاركًا للممكنات في وجوده.. فالوجودُ
المطلق من حيث هو هو.. إما..

أو لا يجب شيءٌ منهما.. كان كل واحد منهما
ممكناً له، فيكون معلولاً لعلّة، فيلزم افتقار
واجب الوجود في تجرده إلى غيره، فلا
تكون ذاته كافية فيما له من الصفات، هذا
خُلفٌ

أن يجبَ له..

أو اللاتجريد.. لما كان حينئذٍ وجودُ الباري
مجردًا، هذا خُلف

التجريد.. فيجب حينئذٍ أن يكون وجودُ
الممكنات بأسرها مجردًا غيرَ عارضٍ
للماهيات، وهو محالٌ
- لأننا نعقل المُسَبَّعَ مع الشكِّ في وجوده
الخارجي، فلو كان وجوده نفسَ حقيقته.. لكان
الشيءُ الواحد معلومًا ومشكوكًا في حالةٍ
واحدة، وهو محالٌ

فصل (٧) ل: الواجب لذاته عالم بذاته

هداية: تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين
العاقول والمعقول
- لأن العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة

بيانه في نقاط:

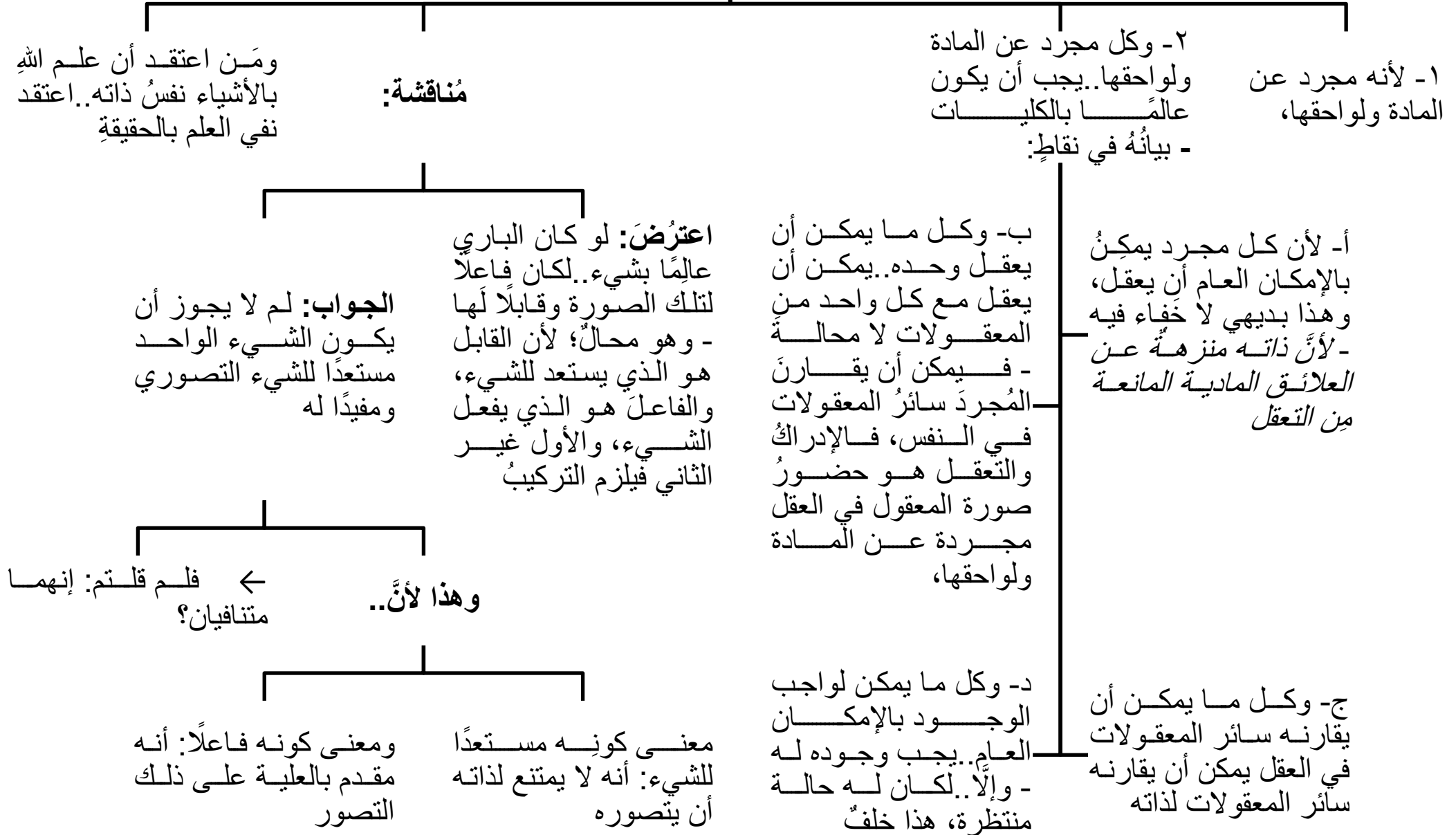
وهذا الحضور أعم من حضور حقيقة
الشيء المغمى عليه
- ولا يلزم من كذب الأخص كذب الأعم؛
لأن كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته،
وإلا لكان له نفسان: إحداها عاقلة،
والأخرى معقولة، هذا خلف.

٢- وكل مجرد عن المادة مُدركٌ
فهو عالم بذاته
- لأن ذاته حاصلة عنده فيكون
عالمًا بذاته؛ لأن العلم هو حصول
حقيقة الشيء مجردة عن المادة
ولو احقها عند المُدرك

١- لأنه مجرد عن المادة
- وإلا لكان مُنقسمًا لأجزاء، فيفتقر
إليها

← فالباري عالم بذاته

فصل (٨) ل: الواجب لذاته عالم بالكلّيات
- بيانه في نقاط:



فصل (٩) ل: الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي
- لأنه يعلم أسبابها علماً تاماً، فوجب أن يكون عالماً بها

← الخلاصة:

- صاحب المحاكمات: (إي أن الله يعلم الجزئيات علماً تاماً متعالياً عن الدخول تحت الأزمنة)

بيان ذلك في نقاط:

١- لأنَّ مَنْ يعلم العلة علماً تاماً..وجب أن يعلم ما يلزم عنها لذاتها
- وإلا..لما كان عالماً بها

٢- ولكن لا يدركها مع تغيرها - وإلا لكان يدرك منها تارة أنها موجودة غير معدومة، وتارة يدرك أنها معدومة غير موجودة، فيكون حينئذٍ لكل واحدة منهما صورة عقلية على حدة، وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية، فيكون واجب الوجود متغير الذات، هذا خلف

٣- بل يُدرك على وجه كلي - وذلك كما تعلم أنت الكسوف الجزئي بعينه بأن تقول: (إنه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شمالياً بصفة كذا) لكنك ما علمته جزئياً؛ لأن ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين - وهذا العلم الكلي غير كافٍ للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص في ذلك الوقت ما لم ينضم إليه المشاهدة، ولما لم يكن الحاصل في علم الله سوى ما ذكرنا..لم يعلم الجزئيات إلا على وجه كلي

فصل (١٠) مل: الواجب مرید للأشياء وجوآء

جوده
- الواجب لذاته إمّا..

إرادته
- لأنّ كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو خيرٌ محضٌ غير مناف لماهية فائض عن ذات المبدأ وكماله المقتضى لفيضانه.. فذلك الشيء مرضي له، وهذا هو الإرادة

أو يفعل؛ لأنه نظام الخير في الوجود.. وهو الحـ
- فيوجد الأشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوقٍ، فهو الجوآء

أن يفعل بقصد وشوق إلى كمالٍ.. وهذا مُحالٌ
- لأنّ واجب الوجود ليس له كمالٌ منتظرٌ

الفن الثالث:

الملايكة (العقول المجردة)

- وفيه أربعة فصول:

فصل (١) ل: إثبات العقل
- وبرهانه في نقاط:

- ١- الصادر من المبدأ الأول إنما هو الواحد
- لأنه بسيط، والبسيط لا يصدر عنه إلا الواحد
- ٢- وذلك الواحد إما أن يكون..

أو عقلاً.. وهو المتعَيَّن
- وهو المطلوب

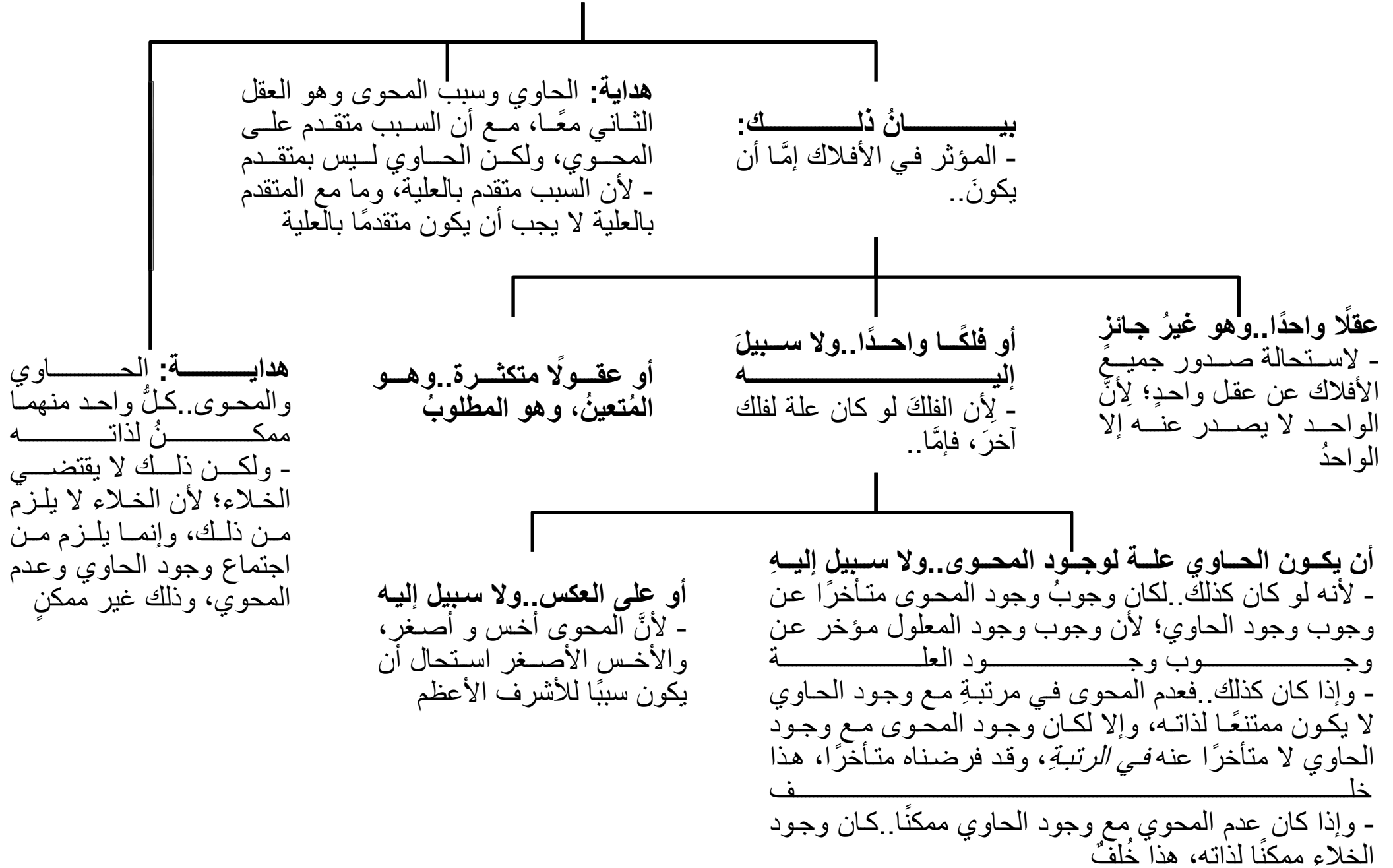
هيولى.. وهو غير جائز
- لأنها لا تقوم بالفعل بدون الصورة

أو نفساً.. وهو غير جائز
- وإلا.. لكان فاعلاً قبل وجود الجسم، وهو محال؛ فالنفس هي التي تفعل بواسطة الأجسام

أو صورة.. وهو غير جائز
- لأنها لا تتقدم بالعلية على الهيولى

أو عرضاً.. وهو غير جائز
- لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر

فصل (٢) ل: إثبات كثرة العقول



فصل (٣) ل: أزلية العقول وأبديتها

كونها أبدية

- لأنه لو انعدم شيء منها.. لانعدم أمر من الأمور المعتبرة في وجوده، فيكون الباري أو شيء من العقول قابلاً للتغير والحوادث، هذا خلف

كونها أزلية

- بيان ذلك في نقاط:

٣- ويلزمه من هذا أزليتها
- لأن المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة

٢- والعقول أيضاً مستلزمة لجملة ما لا بد منه في تأثير بعضها في بعض
- لأن كل ما يمكن لها.. فهو حاصل لها بالفعل، وإلا.. لكان شيء منها حادثاً، وكل حادث مسبوق بمادة فتكون هي مادية، هذا خلف

١- واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في معلوله
- وإلا.. لكان له تعالى حالة منتظرة، هذا خلف

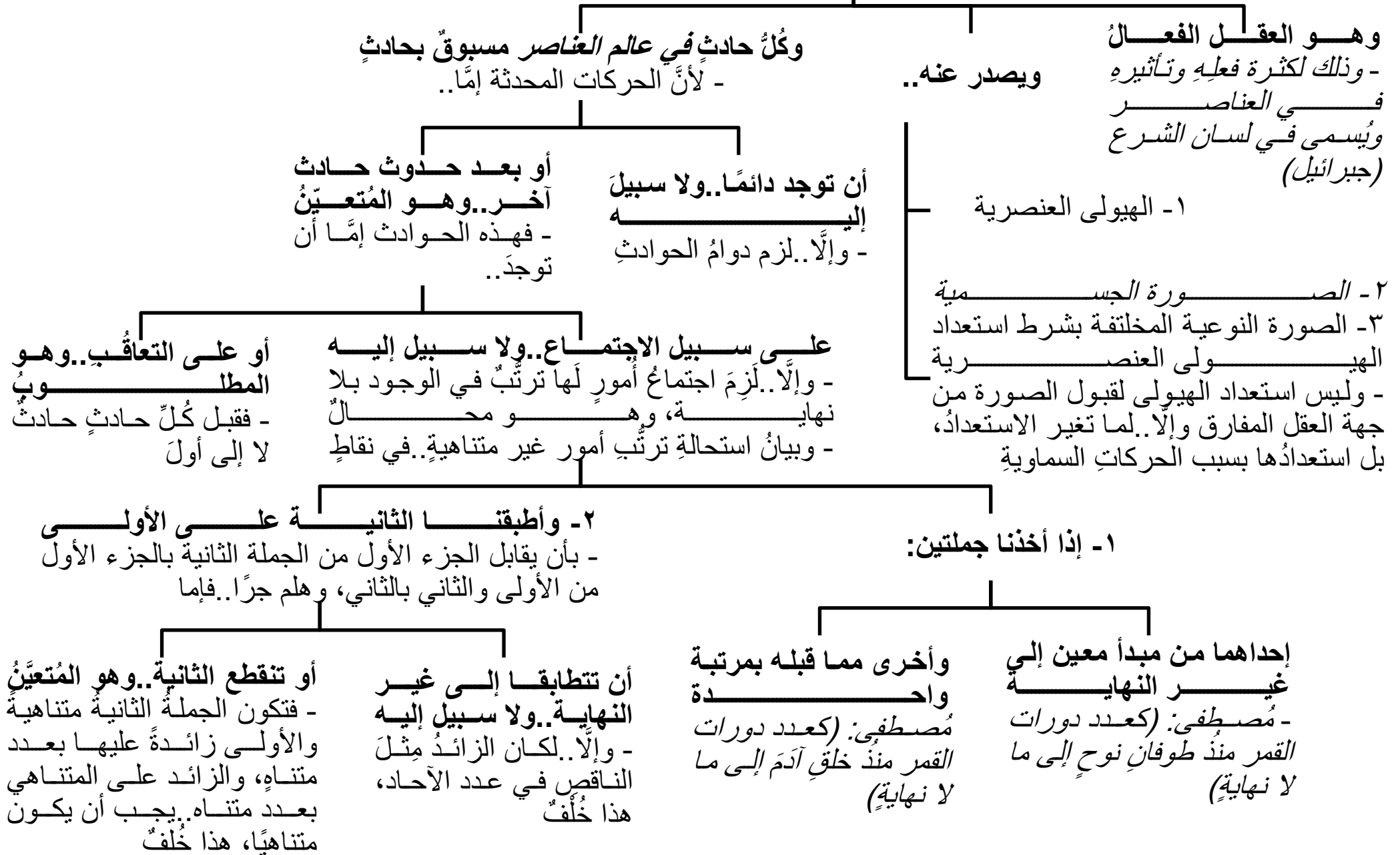
فصل (٤) ل: كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم الجسماني
- بيان ذلك في نقاط:

- ١- واجب الوجود واحد، ومعلولهُ الأول هو العقل المحض، والأفلاك معلولات للعقول
- ٢- لكن الأفلاك فيها كثرة فيكون مبادئها كثيرة - وبيانه:

- أ- لأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد
- ب- والعقل الذي يصدر عنه الفلك الأعظم فيه كثرة - وكثرته لا باعتبار صدورهِ عن واجب الوجود، بل باعتبار أنَّ له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلته
- ← فيلزم هذا العقل وجوب الوجود بالغير وإمكان الوجود لذاته
- ج- فيكون هذا العقل
- د- وبهذا الطريق يصدر عن كُلِّ عَقْلٍ عَقْلٌ وفلكٌ - وكذلك إلى أن ينتهي إلى العقل التاسع
- هـ- فيصدر عن العقل التاسع فلك القمر وعقل عاشر
- و- والعاشر هو: المبدأ الفياض المدبر لما تحت فلك القمر - وسيأتي بيانه

- بأحد هذين الاعتبارين: مبدأ للعقل الثاني والمعلول الأشرف يجب أن يكون تابعاً للجهة التي هي أشرف الجهات في العقل الأول
- ← فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبالاختبار الآخر: مبدأ للفلك الأعظم - فيكون بما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الأعظم

تابع فصـ(٤) ل: كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم الجسماني
و- والعاشر هو: المبدأ الفياض المدبر لما تحت فلَك القمر



خَاتِمَةٌ فِي أَحْوَالِ النِّسَاءِ الْآخَرَى

- فِيهَا سِتُّ هِدَايَاتٍ :

هدايـ(١)ة: النفس بعد خراب البدن - إمّا أن..



هدايـ(٢)ـة: اللذة: إدراك الملائم من حيث هو ملائم

وذلك كالحلو عند الذوق، والنور عند البصر والملائم للنفس الناطقة.. إنما هو إدراك المعقولات

وهذا الإدراك حاصل لها بعد الموت أيضاً
- فتكونُ اللذة حاصلةً بعد الموت؛ لأنَّ النفس لا تحتاج في تعقلاتها إلى الآلة الجسدانية - وعدمُ حصولها حالةً تعلق النفس بالبدن إنما كان لقيام المانع، وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية

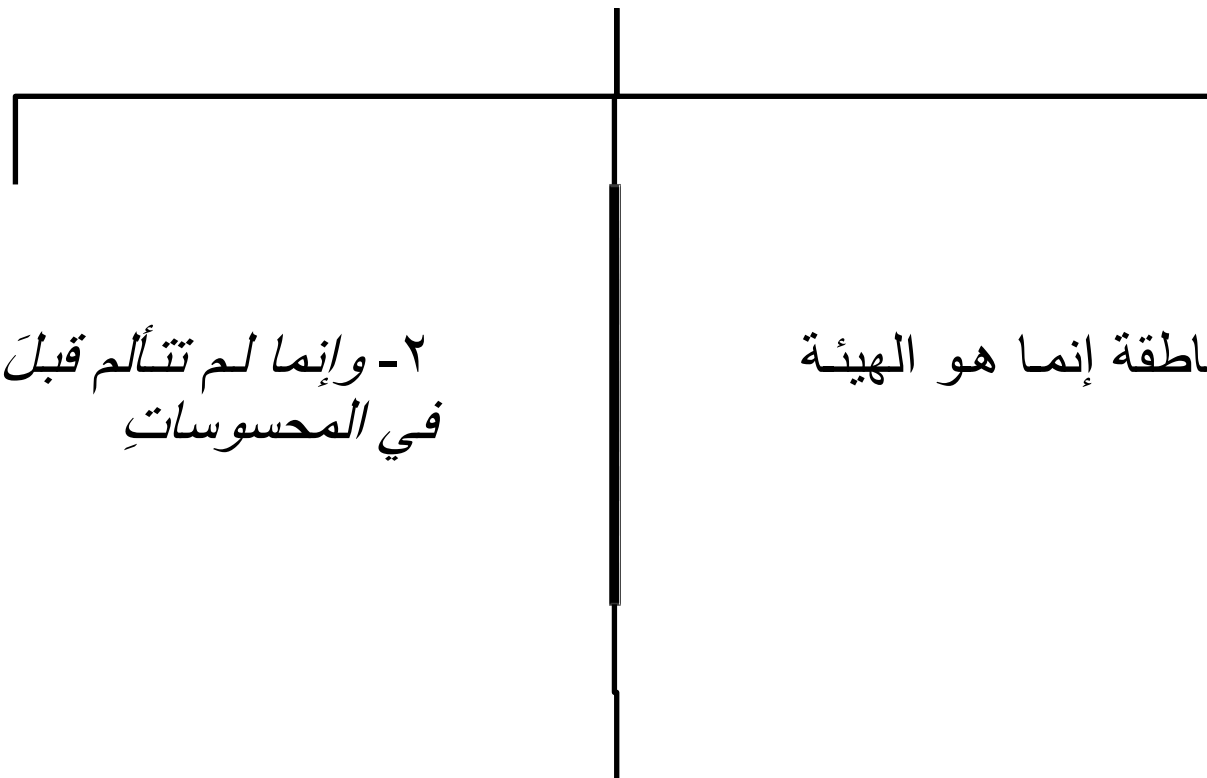
وذلك بأن..

٣- حتى تصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها

٢- ثم إدراك ما يترتب عليه بعده
أ- العقول المجردة
ب- والنفسوس الفلكية
ج- والأجرام السماوية
د- والكائنات العنصرية

١- تتمكن من تصوّر قدر ما يمكن أن يتبين من الحق الأول، وأنه..
أ- واجب الوجود لذاته
ب- كامل بالفعل في جميع جهاته
ج- بريء عن النقائص
د- منبع لفيضان الخير على الوجه الأصوب

هدايـ(٣)ة: الألم هو إدراك المنافي من حيث هو منافٍ
- بيانه في نقاط:

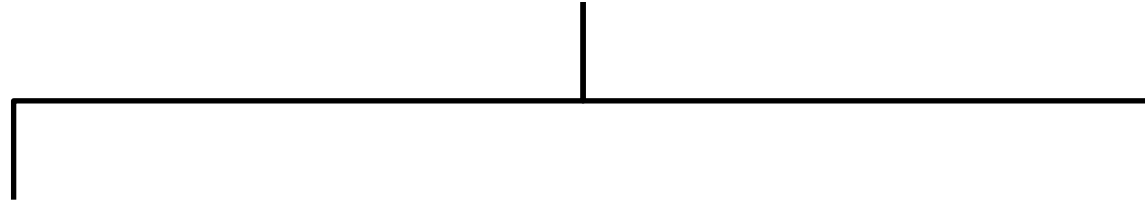


٢- وإنما لم تتألم قبل المفاقة لانغماسها
في المحسوسات

١- والمنافي للنفس الناطقة إنما هو الهيئة
المتضادة للكمال

٢- فالنفس إذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال.. أدركت
المُنافي، فيعرض لها الألم العقليُّ

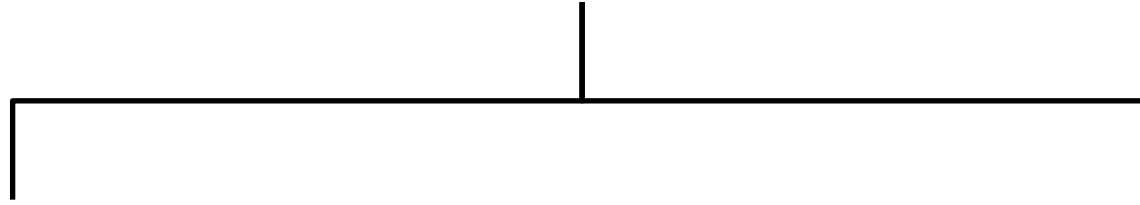
هدايـة(٤): الاتصال بالعالم القدسيّ
- النفس الكاملة بتصورات حقائق الأشياء وبالا اعتقادات البرهانية..



وإن لم يحصل لها التنزّه عن العلائق
الجسمانية، بل يبقى فيها الهيئات البدنية..تصير
محجوبة عن الاتصال بالسعادة
- فتتأذى بها أذى عظيمًا، لكن ليس هذا الأمر
لازمًا بل أمر عارض غير لازم، فيزول الألم
الذي كان لأجله

إذا حصل لها التنزّه عن العلائق
الجسمانية..اتّصلت بالعالم القدسي في حضرة
جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك
مقتدر

هدايـ(٥)ة: سبب الألم بعد الموت - بيانه في نقاط:

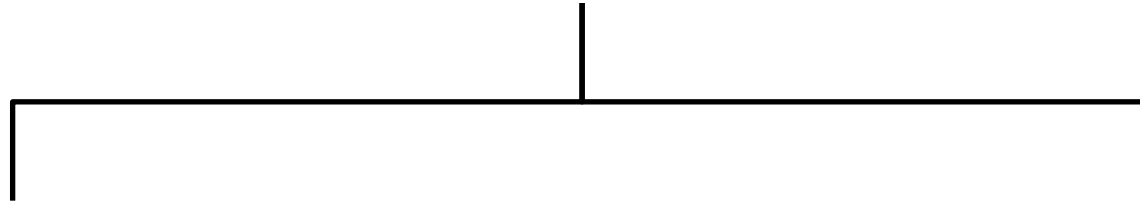


١- النفوس الناطقة الساذجة إذا ظهر لها أنَّ من شأنها إدراك الحقائق بكسب المجهول من المعلوم..لزم لها من هذا الكسب شوق إلى الكمال

٢- فإذا فارقت البدن وليس معها سبب الكمال وآله..يعرض لها الألم العظيم، وهو ألم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الأفئدة

هدایہ (۶) - نتیجہ:

- النفوس الناطقة التي لم تكسب العلم والشرف ولا تستاق أيضا إليه.. إذا فارقت البدن.. لا تخلو:



كانت خالية عن الهيئات البدنية الردية..حصل
لها النجاة من العذاب، والخلاص من الألم
- فكانت البلاهة أدنى إلى الخلاص من فطنة
بترء

لم تكن خالية عن الهيئات البدنية.. فتتألم بفقدان
البدن وتبقى في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل
العلائق، فتكون في غصة وعذاب أليم

ومن أراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء.. فليرجع إلى
كتابنا المسمّى بـ «زبدة الأسرار»

الفهرس

٢	• «هداية الحكمة» (خريطة إجمالية)
٢	○ ١- المنطق
٣	○ ٢- الطبيعيات
٤	■ أ- الأجسام:
٥	• ١- إبطال الجزء الذي لا يتجزأ
٦	• ٢- إثبات الهيولى
٧	• ٣- الصورة الجسميّة لا تتجرّد عن الهيولى
٨	• ٤- الهيولى لا تتجرّد عن الصورة
٩	• ٥- الصورة النوعيّة
١١	• ٦- المكان
١٢	• ٧- الحيز
١٣	• ٨- الشكل
١٤	• ٩- الحركة والسكون
١٥	• ١٠- الزمان
١٦	■ ب- الفلكيات
١٧	• ١- إثبات كون الفلك مستديراً
١٨	• ٢- الفلك بسيط

١٩	● ٣- الفلك قابل للحركة المستديرة
٢٠	● ٤- الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق الالتئام
٢١	● ٥- الفلك يتحرك على الاستدارة دائماً
٢٢	● ٦- الفلك متحرك بالإرادة
٢٣	● ٧- القوة المُحرّكة للفلك يجب أن تكون مجردة عن المادّة
٢٤	● ٨- المحرك القريب للفلك قوة جسمانيّة
٢٥	■ ج- العنصریات
٢٦	● ١- البسائط العنصريّة
٢٧	● ٢- كائنات الجوّ
٣٠	● ٣- المعادن
٣١	● ٤- النبات
٣٢	● ٥- الحيوان
٣٤	● ٦- الإنسان
٣٦	○ ٣- الإلهیات
٣٧	■ أ- تقاسيم الوجود
٣٨	● ١- الكلّي والجزئيّ
٣٩	● ٢- الواحد والكثير
٤١	● ٣- المتقدّم والمتأخّر
٤٢	● ٤- القديم والحادث

٤٣	● ٥- القوّة والفعل
٤٤	● ٦- العلّة والمعلول
٤٧	● ٧- الجوهر والعرض
٥١	■ ب- العلم بالصانع وصفاته
٥٢	● ١- إثبات الواجب لذاته
٥٣	● ٢- وجود واجب الوجود نفس حقيقته
٥٤	● ٣- وجوب الوجود وتعيينه عين ذاته
٥٥	● ٤- توحيد واجب الوجود
٥٦	● ٥- الواجب لذاته واجب من جميع جهاته
٥٧	● ٦- الواجب لذاته لا يشاركه الممكنات في وجوده
٥٨	● ٧- الواجب لذاته عالم بذاته
٥٩	● ٨- الواجب لذاته عالم بالكلّيات
٦٠	● ٩- الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كليّ
٦١	● ١٠- الواجب مريد للأشياء وجوّد
٦٢	■ ج- الملائكة
٦٣	● ١- إثبات العقل
٦٤	● ٢- إثبات كثرة العقول
٦٥	● ٣- أزلية العقول وأبديتها
٦٦	● ٤- كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم الجسماني

